



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر بعنوان

سياسة استهداف التضخم في الجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1980-2020

تحت إشراف الأستاذ :

*بوعلي هشام

من إعداد الطالبة:

*أرزو نادية

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):..... مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة):..... مناقشا

الأستاذ(ة):.....مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر و تقدير

"...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و

أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين..." الآية 19 سورة النمل.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشركك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك "اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك" .

اعترافا بالفضل و الميل أتوجه بخالص الشكر و عميق التقدير و الامتتان إلى أستاذي

الفاضل "الدكتور بوعلي هشام " الذي أشرف على هذا العمل و تعهد بالتصويب في جميع مراحل

إنجازه، و زودني بالنصائح و الإرشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث "جزاك الله عني كل

خير".

إلى كل الأساتذة الكرام الذين من الله علي بهم و عرفتهم منارة للعلم و خبايا المعرفة .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"يس و القرآن الحكيم إنك لمن المرسلين"

إلى من أعطاه الله الهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى الذراع الواقي و الكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي ،لك أقدم وسام الاستحقاق ، ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و غدا و إلى الأبد.

"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و الحنان، إلى بسمه الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ،أجمل حواء إلى أغلى الحبايب. "أمي الحبيبة"

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل
محمد الكبير

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله ،إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
"اخواتي حكيمة و سميرة"

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي إلى عائلة أزرو و هدفي إلى اللذين كانوا ملاذي و ملجئي إلى من تدوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم إلى صديقاتي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة استهداف التضخم في الجزائر، باعتبارها الهدف النهائي للسياسة النقدية، إذ تسعى إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على أنموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات هي التضخم (INF)، النمو الاقتصادي (PIB)، العرض النقدي (M2)، سعر الفائدة على الودائع (DPER)، وسعر الصرف الرسمي (TCR)، وهذا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث من بين النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- وجود عالقة توازنية وطويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية (العرض النقدي معدل الفائدة سعر الصرف الرسمي) والتضخم خلال فترة الدراسة.

- عدم معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، استهداف التضخم منهجية (ARDL)

ABSTRACT:

This study aims to shed light on the policy of inflation targeting in Algeria, as the ultimate objective of monetary policy, It seeks to control inflation and preserve economic growth rates.

In order to answer the research question, the researcher applied the economic model, which involves a set of the following variables: inflation (INF), economic growth (PIB), money supply (M2), deposit interest rate (DPER), and the official exchange rate. (TCR), using a the autoregressive distributed lag model (ARDL). As result, the findings of the study

- The existence of a long-term equilibrium relationship between monetary policy instruments (money supply, interest rate, and the official exchange rate) and inflation during the study period.

- The insignificance of the relationship between economic growth and inflation in Algeria during the period (1980-2020)

Keywords: Inflation, monetary policy, inflation targeting, (ARDL) methodology

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الدراسات الأدبية و التطبيقية
05	تمهيد الفصل الأول
06	المبحث الأول : الدراسات الأدبية
06	1.1 مدخل عام الى التضخم
07	1.2 تعريف التضخم
09	1.3 أنواع التضخم
11	أ) حسب مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار
11	1. التضخم المكشوف
11	2. التضخم المكبوث
11	ب) مدى حدة الضغط التضخمي
11	1. التضخم الجامح
12	2. التضخم الزاحف
12	ت) توازن مابين كمية النقود و كمية الإنتاج
12	1. التضخم الركودي

12	2. التضخم الناشئ عن التكاليف
13	4.1 أسباب التضخم
13	1. ارتفاع الطلب الكلي
15	2. انخفاض العرض الكلي
16	3. التضخم الناشئ عن زيادة النفقات
17	4. التضخم الهيكلي
19	4.2 آثار التضخم
19	1. الآثار الاقتصادية
21	2. الآثار الاجتماعية
22	3. الآثار السياسية
23	4.3 طرق علاج التضخم
23	1. علاج التضخم عن طريق السياسة المالية
24	2. علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية
25	5 فعالية السياسة النقدية
25	5.1 فعالية السياسة النقدية في الدول النامية
26	5.2 فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة
28	6.1 تعريف سياسة استهداف التضخم
29	6.2 نشأة و تطور سياسة استهداف التضخم
29	1. تطور سياسة استهداف التضخم
	2. نشأة سياسة استهداف التضخم
33	6.3 دوافع التوجه نحو سياسة استهداف التضخم

35	6.4 متطلبات و إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم
35	1. متطلبات سياسة استهداف التضخم
40	2. إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم
43	6.5 مزايا و حدود سياسة استهداف التضخم
43	1. مزايا سياسة استهداف التضخم
44	2. حدود سياسة استهداف التضخم
45	3. معوقات سياسة استهداف التضخم
47	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
47	الدراسات المحلية
49	الدراسات العربية
51	الدراسات الأجنبية
53	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الدراسة القياسية
54	تمهيد الفصل الثاني
55	المبحث الأول : السياسة النقدية و التضخم في الجزائر
55	1. تطور أدوات السياسة النقدية و استهداف التضخم في ظل الإصلاحات
57	1.2 أدوات السياسة النقدية في الجزائر
61	1.3 التضخم في الجزائر (1990 – 2020)
63	2. مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني المزع ARDL
64	2.1 خصائص منهجية ARDL
64	2.2 شروط تطبيق ARDL

65	2.3 خطوات تطبيق منهجية ARDL
66	2.4 مزايا نموذج ARDL
27	المبحث الثاني : الدراسة القياسية
	1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
68	2. نموذج الدراسة
70	3. تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان
31	الجدول (01) يبين مؤشرات بعض الدول التي استهدفت التضخم
43	جدول (02) يوضح التنسيق بين الأطر المؤسسية والتنظيمية وإجراءات تطبيق سياسة استهدافا لتضخم
57	الجدول (03) يبين تطور معدلاعادةالخصمفيالجزائر خلال الفترة (1990-2020)
58	الجدول(04) يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 1994-2020
61	الجدول(05) يوضح أن معدلات التضخم الجزائر خلال الفترة 1990-2020
62	الجدول رقم (06) يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 1994-2020
63	الجدول رقم (07) يوضح أن معدلات التضخم الجزائر خلال الفترة 1990-2020
68	الجدول رقم (08) اختبار جدر الوحدة (PP)
69	الجدول رقم (09) اختبار جدر الوحدة (ADF)
70	الجدول رقم (10) اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى
71	الجدول رقم (11) اختبار منهج الحدود
71	الجدول رقم (12) تقدير معلمات الأجل الطويل
72	الجدول رقم (13) نموذج تصحيح الخطأ ECM
73	الجدول رقم (14) اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation
73	الجدول رقم (15) اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)
74	الجدول رقم (16) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)
74	الجدول رقم (17)اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (RESEST-Ramsey)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
10	الشكل رقم (01) يوضح انواع التضخم
15	الشكل رقم (02) يمثل ارتفاع الطلب الكلي و أثره على مستوى الأسعار
33	الشكل رقم (03) يبين معدلات التضخم في الدول الصناعية و الناشئة
34	الشكل رقم (04) يبين الدول التي حققت معدلات تضخم منخفضة
39	الشكل رقم (05) يبين خطوات استهداف التضخم
60	الشكل رقم (06) يبين عمليات السوق المفتوح
62	الشكل رقم (07) يوضح أن معدلات التضخم الجزائر خلال الفترة 1990-2020
75	لشكل رقم (08) التمثيل البياني CUSUM
75	الشكل رقم (09) التمثيل البياني CUSUMSQ

مقدمة

مقدمة:

سعت كل الدول إلى مواجهة ظاهرة التضخم باعتباره خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية. فهو يعتبر من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية شيوعا، ولهذا وقع جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لظاهرة التضخم ، وأسبابه والآثار الناجمة عنه، وسعى الى البحث عن طرق معالجة هذه الظاهرة. فهو يساهم في اختلال الاقتصاد ويؤدي الى ظهور قوى تضخمية تعمل على ارتفاع الأسعار , وتخفيض معدلات نمو الاقتصادي.

وتعتبر السياسة النقدية المؤثر الفعال في معدلات التضخم، وذلك من خلال تأثيرها على الأسعار بالاعتماد على الاستهدافات الوسيطة (فعل الفائدة، سعر الصرف...)، لكن لم تكن أدوات السياسة النقدية فعالة في تحقيق الأهداف المسطرة لخفض التضخم مما أدى منذ بداية التسعينات الى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية سواء من قبل الدول المتقدمة أو النامية للحد من التضخم وعرف هذا الأسلوب الحديث " بسياسة استهداف التضخم" Inflation tragetingpolicy .

إن سياسة استهداف التضخم أسلوب فعال تعمل على استقرار الأسعار أي تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وتطمح هذه السياسة الى السيطرة على التضخم ، بتحقيق معدلات نمو غير تضخمية ، كما تؤثر بالإيجاب على جذب الاستثمارات الصعيدين المحلي والأجنبي.

لقد حققت سياسة استهداف التضخم نتائج ايجابية بالنسبة لمعدل التضخم وهذا بعد إجراء عدة دول متقدمة والنامية تحول في استراتيجية السياسة النقدية الى سياسة استهداف التضخم، فكانت الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى الى استقرار الأسعار حيث جعلته هدف أولي وهذا ما جعلها تتبني الجزائر لنظام استهداف التضخم عبر إجراء مجموعة من الإصلاحات المصرفية حيث صرح محافظ البنك المركزي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي لسياسة النقدية وهذا بإصدار الأمر رقم 10-04 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010 و الذي ينص: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي لسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السير على الاستقرار النقدي والمالي".

اشكالية الدراسة:

من خلال ما تم التطرق اليه و لتعرف أكثر على هذا الموضوع نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:
ما مدى قدرة الجزائر على تطبيق سياسة استهداف التضخم للمحافظة على استقرار الاسعار خلال الفترة (1980-2020)؟

الاسئلة الفرعية :

- هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم خلال فترة الدراسة ؟
- على ماذا يتوقف نجاح سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية :

1- وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم خلال فترة الدراسة.

2- فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم في الجزائر. خلال الفترة (1980-2020)

أهمية الدراسة:

نظرا للإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية للتحكم في معدلات التضخم ، تكمن أهمية البحث في:

➤ كون مشكلة التضخم عائقا في التنمية الاقتصادية فمن الضروري دراسة أسبابها والبحث عن طرق معالجتها.

➤ دراسة سياسة استهداف التضخم لمعرفة مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل

➤ تقييم سياسة استهداف التضخم الجزائر.

أهداف الدراسة :

من خلال دراستنا هذه الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

➤ محاولة الإلمام بكل المفاهيم النظرية المتعلقة بالتضخم ومعرفة فاعلية السياسة النقدية في الحد من التضخم .

➤ تعريف سياسة استهداف التضخم وبيان متطلبات تطبيقها , وشروطها

➤ معرفة مدى امكانية تبني الجزائر لسياسة استهداف التضخم ، من خلال معرفة مدى توفر شروطها.

منهجية الدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الإجابة عن اشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليل في

عرض مفاهيم عن سياسة استهداف التضخم كما تم استخدام برنامج ARDL و EViews

حدود الدراسة :

من أجل دراسة موضوعنا حددنا مجال دراستنا:

يقتصر الإطار المكاني على دراسة سياسة استهداف التضخم في الجزائر، أما الإطار الزمني فيشمل الفترة الزمنية من (1980-2020).

أسباب اختيار الموضوع :

ونحن في صدد هذا الموضوع فانه سبقتنا أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختياره:

- كان من اقتراح الأستاذ المشرف
- كثرة النقاش حول فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار
- أهمية هذه الدراسة التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة
- الرغبة في معرفة مدى نجاح تطبيق استهداف التضخم في الجزائر
- التعرف على دور السياسة النقدية في معالجة ظاهره التضخم

صعوبات الدراسة:

أثناء هذه الدراسة واجهتني مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من بنك الجزائر
- التعارض في البيانات والأرقام حول معدل التضخم

محتوى الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والاختيار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة قسمنا العمل الى فصلين تسبقهم مقدمة كمدخل للموضوع وتليه الخاتمة تعرض أهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات حيث أن:

الفصل الأول يتضمن الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم وكيفية معالجته بالإضافة الى سياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها.

الفصل الثاني: فقد خصص لسياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى توفى الشروط تطبيق هذه

السياسة.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

يعتبر التضخم من أهم الاختلالات التي تعاني منها مختلف دول العالم كانت نامية أو متقدمة ، و هو لا يعتبر وليد هذا العصر بل زامن جميع الأنظمة الاقتصادية ، و لقد شهدا جدلا كبيرا من قبل الاقتصاديين بدراسة أسبابه و آثاره الاقتصادية لأنه يشكل آثار خطيرة خاصة على الادخار و عدم التحفيز على الاستثمار و هذا مل يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، مما دفع الى البحث عن بديل للتخفيض من حدة التضخم حيث ظهرت سياسة استهداف التضخم لغرض الوصول الى تحقيق الهدف النهائي و السيطرة على الارتفاع العام للأسعار .

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مبحثين :

المبحث الأول : ماهية التضخم و سياسة استهدافه

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية التضخم و سياسة استهدافه

1.1 مدخل عام إلى التضخم :

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة ، و إنما هو ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة ، حيث اعتبرت البشرية على أنها ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم ، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن ثمين وكانت هذه الظاهرة واضحة خاصة عند الحروب و مثال على ذلك قبل العصور الوسطى " حرب روما مع قرطاجة أدت إلى تضخم نقد روما و ميزانيتها أثناء تلك الحروب و بعدها فأنقصو وزن عملتهم ليتخلصوا من وطأة الدينون"¹ كما تحدث عنه تقي الدين المقرئ في العصور الوسطى من خلال كتابه شذور العقود في ذكر النقود وذكر أيضا فترة المجاعة التي افتقدت فيها النقود النفيسة الذهبية و الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية ، و ذلك لأن ارتفاع الأثمان خفض من القيمة الشرائية للنقود .

ففي 1586 ظهر كاتب جان بودان في فرنسا يتحدث عن العلاقة بين النقود و المستوى العام للأسعار

لقد شاع مصطلح التضخم و أصبح ظاهرة معقدة بعد التقدم الاقتصادي حيث " استطاع فيشر صياغة النظرية الكمية للنقود في كتابه (قوة النقود) سنة 1911 كما حازت أفكار كينز و نظرياته سنة 1936 عن قيمة النقود رواجاً في الفكر الاقتصادي."²

كانت نتائج الحرب العلمية مرحلة من مراحل التطور الفكري و الاقتصادي ، كما أخذ موضوع الأجور و الأسعار الحيز الأكبر من فكر الاقتصاديين حيث ظهرت التقلبات الاقتصادية العنيفة ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي توجه الاقتصاديين نحو النظريات التي تحاول حل تلك المشكلة و هي ما عرفت بظاهرة التضخم³.

¹ زكريان مهران، التاريخ يفسر التضخم و التقلص ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 16

² زكريا مهران ، موجز النقود و السياسة النقدية ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، الطبعة الأولى 2015 ، ص 110

³ وضاح نجيب رجب ، التضخم و الكساد : الأسباب و الحلول و فق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص

1.2 تعريف التضخم :

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء ، لذلك تستخدم السياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المستقبل ، و هي ما تسمى حالياً بسياسة استهداف التضخم ، و يتم من خلالها تحديد معدل التضخم و لقد تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي و أكثرها شيوعاً ما يلي :

حسب النظرية الكمية :

كل زيادة في كمية النقد المتداول ، تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار.¹

حسب النظرية الكنزية :

يرجع التضخم إارتفاع حجم الإنفاق الكلي و تفوقه على العرض الكلي للسلع و الخدمات مما يؤدي إلى خلق فائض في الطلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم.²

وعرف فريدمان Fridman التضخم على أنه الزيادة المستمرة في الأسعار، وهو ما يعني حسبه بأن التضخم ظاهرة نقدية³.

أما بالنسبة لـ Enelegame فقد قدم التضخم على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض⁴.

يمكن تعريف التضخم بالزيادة المستمرة و المتواصلة في مستوى العام للأسعار ، يجب أن تكون الارتفاع متواصلة أما إذا كانت لمرة واحدة فلا يعتبر ذلك تضخم ، و للتضخم آثار ضارة على بعض الفئات في المجتمع و بالتالي يعتبر سيئاً مثله مثل البطالة ، فالتضخم يؤثر على القوة الشرائية للنقود بتخفيضها و كأنها في هذا

¹ كمال بن يخلف ، معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2016 ، ص 04

² سعود جايد مشكور العامري ، محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، دار زهران ، عمان ، 2014 ، ص 17

³ سعد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، النقود و البنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ص 182

⁴ مجد عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة و النشر ، مصر ، 2002، ص 37

الإطار تعمل كضريبة مستثناة، كما أنه يقلص من المقدرة التنافسية للقطر في الأسواق العالمية و يؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية بأنواعها ¹.

إن التضخم هو زيادة ملموس و مستمر في المستوى العام للأسعار و المقصود هنا أمران : الأول : أن يكون ارتفاع الأسعار واضحا و محسوسا في المجتمع ، و الثاني أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتدا على فترة من الزمن ².

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و لا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة و إنما أسعار السلع عموما ، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات فان القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تنخفض ³.

و يعرف التضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط زيادة الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع و الخدمات ، فتسير القوة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار ، ولم يعد للارتفاع من المستوى العام للأسعار تضخما اذا لم تكن له علاقة بالدخل ، ومن هنا يمكن القول بأن التضخم ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا ⁴.

يتمثل المظهر العام للتضخم في الارتفاع العام لمستوى الأسعار و الانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ، هذه القيمة (لوحدة النقد) تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراءها بهذه الوحدة من النقد ، هذه الكمية تقل بارتفاع أثمانها و تزداد بانخفاض أثمانها ، و منه فان هناك علاقة عكسية بين قيمة النقد و مستوى الأسعار ⁵.

و من خلال التعاريف السابقة للتضخم يمكن وضع تعريف شامل للتضخم حيث أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما .

¹ اسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 62

² أحمد حسين الرفاعي ، خالد واصف الوزاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثامنة ، عمان الأردن 2006 ، ص 251

³ محمود الوادي ، الأساس في علم الاقتصاد ، الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر و التوزيع 2007 ، ص 299

⁴ بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل ، لبنان ، 2006 ، ص 05

⁵ علي خالفي ، المدخل الى علم الاقتصاد ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 299

و يحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:¹

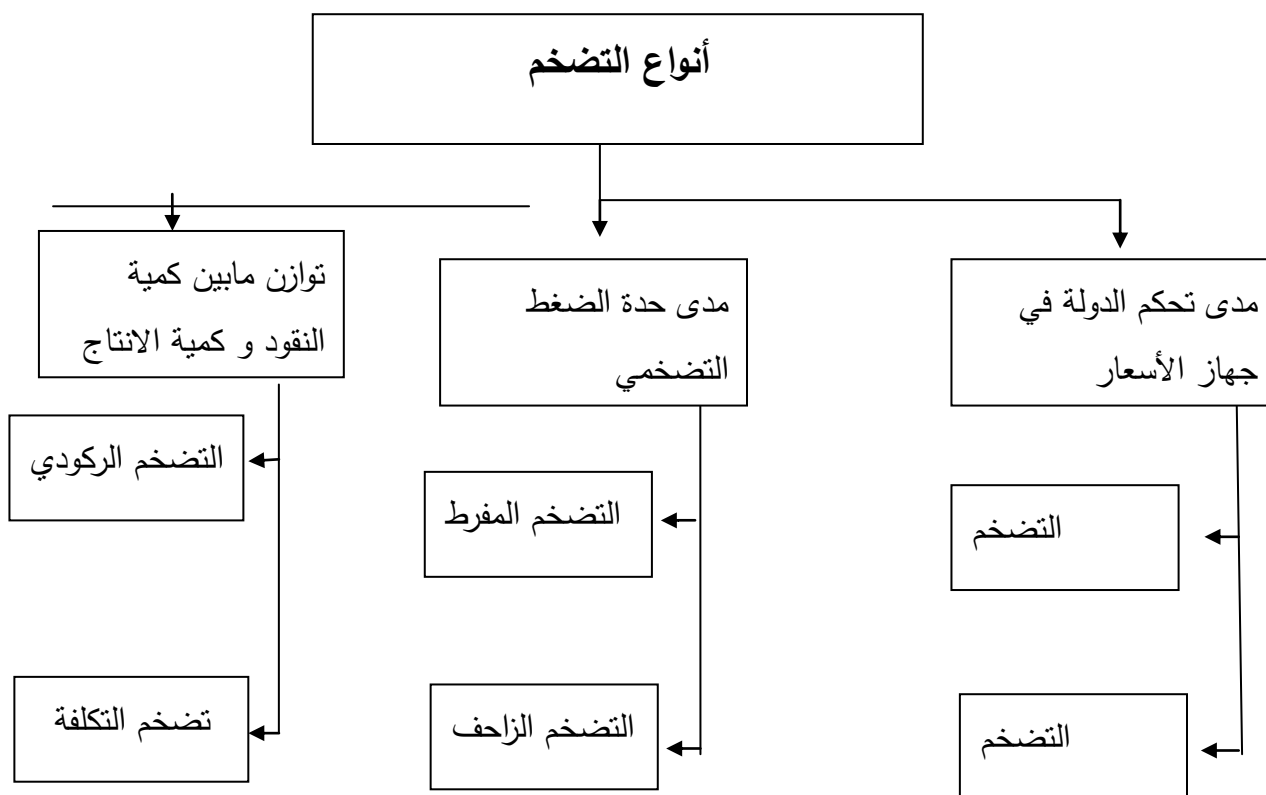
$$\text{التضخم معدّل} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{السابقة للسنة للأسعار العام المستوى}} \times 100$$

1.3 أنواع التضخم:

ينقسم التضخم إلى عدة أنواع مختلفة ، على حسب المعايير المستخدمة إلا أن كل الأنواع تشترك في خاصية واحدة ، و هي عجز النقود على أداء وظائفها أداء كامل ، وفي مايلي أنواع التضخم :

¹ أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره، ص 249

الشكل 01 يوضح انواع التضخم



المصدر : من إعداد الطالبة

(أ) حسب مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار :

طبقا لهذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من التضخم :

🚩 **التضخم المكشوف (الظاهر) Open inflation :**

يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية ، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية و التسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.¹

¹ حسن محمد القاضي ، الادارة المالية العامة ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 الأردن ،ص 171

التضخم المكبوث (الحبيس) Repssed inflation :

و يتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل الدولة في سير حركات الائتمان ، و تمنع استمرار تزايد الأسعار و منع انتشار الظاهرة في البلاد¹.

(ب) مدى حدة الضغط التضخمي :

ويمكن تقسيمه حسب درجته قوته و حدته إلى :

التضخم الجامح (المفرط) :

هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا و تتزايد فيه سرعة تداول النقود ، وتتوقف فيه النقود العمل كمستودع للقيم فإذا استمر ذلك الوضع فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي ، ويمكن أن نجد هذا النوع من التضخم في الأزمات الاقتصادية و الحروب وعل سبيل المثال ماحدث في ألمانيا سنة 1921 و 1923 حيث إنهار النظام النقدي الألماني حتى أن كثير من الشعب الألماني لجأ للنظام المقايضة واستخدام السلع بدلا من النقود و هذه الحالة اقترنت بعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .

التضخم الزاحف (المتدرج) :

وهو التضخم الذي تكون فيه زيادة المستوى العام للأسعار بطيئة و بشكل تدريجي ، كارتفاع مقداره 1% أو 2% أو 3% سنويا و يستغرق فترة زمنية أطول من باقي أنواع التضخم الأخرى كما تزداد نسبة التضخم 6.25% خلال خمسة سنوات أي بمعدل زيادة قدرها 1.25% سنويا².

(ت) توازن بين ما بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

التضخم الركودي:

و يحدث هذا النوع من التضخم في فترات الركود (الكساد) حيث ينخفض الطلب الفعال ، و يخفض تشغيل الجهاز الإنتاجي ، فتتزايد معدلات البطالة ، و يتزايد بشكل مستمر المستوى العام للأسعار ، و إذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن في الاقتصاد فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها و خدماتها في حالة الركود . مما يؤدي إلى استمرار زيادة الأسعار مع زيادة معدلات البطالة³.

¹ غازي حسين عناية ،التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 58

² مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 279

³ المرجع نفسه ص 279

التضخم الناشئ عن التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية مما يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتمثل هذه التكاليف في عنصر العمل و ارتفاع تكاليف المواد الأولية خاصة المستوردة منها تمثل التضخم المستورد، كما يعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور و بالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

1.4 أسباب التضخم وأثاره:

4.1 أسباب التضخم :

لقد تعددت الآراء و النظريات التي حاولت تفسير أسباب التضخم لأنه لا يمكن أن يعود لسبب واحد ، ومن أبرز العوامل المسبب له :

(أ) ارتفاع الطلب الكلي:

هو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض أي ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد². وقد يحدث التضخم الناشئ عن زيادة الطلب بسبب أن معدل النمو الاقتصادي يصبح أكبر من معدل النمو المتوقع ، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب عن العرض فترتفع الأسعار.

حاولت بعض النظريات تفسير التضخم و يعتبر كينز أول من قدم صورة للتضخم و أكد من خلال نظريته أن الطلب هو الذي يحدد مستوى العمالة و الدخل و الإنتاج و ليس العرض .ومن العوامل المؤدية إلى ارتفاع الطلب الكلي ما يلي :

(1) زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثمار:

هو الإنفاق الكلي الذي لا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات و السلع المعروضة مع افتراض الوصول إلى حالة التشغيل الكامل ، و بالتالي فان حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية

¹ عيد الصمد سعيود ،الاقتصاد النقدي و الأسواق المالية ، الابتكار للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2018 ، ص 228

²إسماعيل محمود هاشم ،النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1996، ص 196

إلعدم التوازن بين الطلب و العرض و من ثم فان حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم¹.

(2) التوسع في فتح الإعتمادات المصرفية:

إن توسع البنوك في منح الائتمان و الاعتماد يساهم في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة ، فأحيانا ترغب الدولة في تنشيط محيط الأعمال و زيادة الإنتاج ، تقوم بتشجيع البنوك على فتح الائتمان (عن طريق تخفيض سعر الفائدة) فيزيد الاستثمار ، مما يرفع الأسعار و يحدث التضخم².

(3) العجز في الميزانية :

يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، و تضطر الدولة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الافتراض مما يساهم في حدوث التضخم .

(4) تمويل العمليات الحربية .:

و التي تزيد من الطلب على الموارد المالية خاصة الإصدار النقدي ، و في الحقيقة فان الحاجة إلى التمويل تكون قبل و أثناء و بعد الحرب لتغطية النفقات .

(5) الارتفاع في معدلات الاجور :

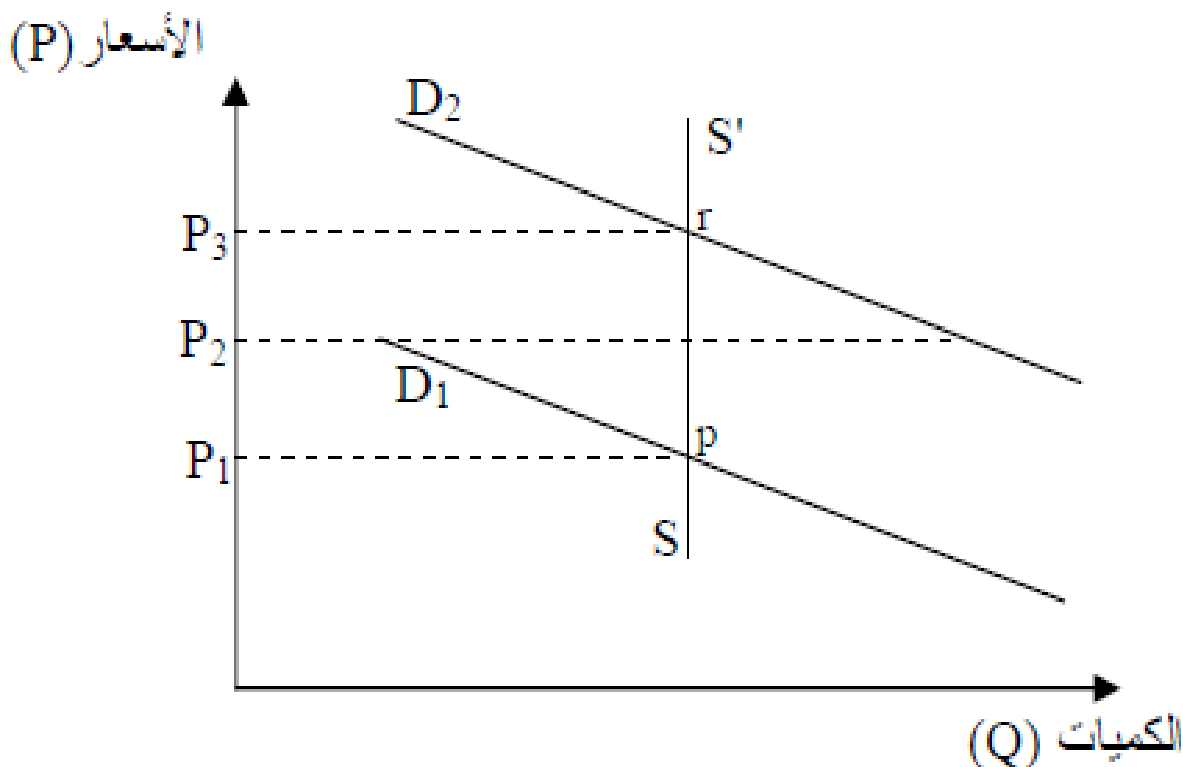
يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم ، و يرجع ارتفاع الأجور في أغلب الأحيان إلى حركة النقابات التي تطالب بالزيادة و هذا ما يؤدي إلى زيادة الأسعار .

و يمكن إجمال التفسيرات السابقة في الشكل التالي :

¹ غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

² علي جيش ، محاضرات في السياسات النقدية و المالية و مسائل الاستثمار ، جامعة البويرة ، ص 36

الشكل البياني رقم (02): يمثل ارتفاع الطلب الكلي و أثره على مستوى الأسعار



المصدر : فلة شايب عينو ، مذكرة لنيل شهادة ماستر " مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار "جامعة أم البواقي سنة 2014/2015 ص 17

يوضح الرسم البياني (01) التضخم الناشئ عن الطلب عندما يزداد الطلب بسبب من الأسباب المذكورة فان منحنى الطلب ينتقل من D_1 إلى D_2 و لايمكن زيادة الإنتاج حيث أن المستقيم (SS') يمثل الكميات المعروضة و هي ثابتة ، و بالتالي تنتقل نقطة التوازن الاقتصادي (P) إلى (r) مما يؤدي إلى زيادة الأسعار و إلى التضخم .

(ب) انخفاض العرض الكلي :

يعود هذا النوع من التضخم إلى اختلال العلاقة ما بين انخفاض السلع و المنتجات المعروضة بالنسبة لمستوى الطلب .

و لكن عامل النتاج الأكثر تأثيرا هو ارتفاع معدلات الأجور و بالتالي زيادة التكاليف ، و يعود انخفاض العرض الكلي لعدة دوافع منها :

(1) عدم مرونة الجهاز الانتاجي :

فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة و الكفاية في تزويد السوق بالمنتجات و السلع الضرورية ذات الطلب المرتفع .

(2) النقص في رأس المال العيني:

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة والاستعمال الغير عقلاني من جهة أخرى ، يؤدي إلى نقص في رأس المال المستخدم ، مما يباعد بين النقد المتداول و المعروض من السلع المتناقص و بالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص الإنتاجي.¹

(3) الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكلي :

يكون الجهاز الإنتاجي غير قادر على تلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع في الأسعار مما يؤدي إلى التضخم.²

ت) **التضخم الناشئ عن زيادة النفقات :** هو عندما ترتفع نفقات الصناعة دون حدوث تغيير في الطلب و أكبر سبب في زيادة نفقات الإنتاج هو رفع معدلات الأجور ، فعند قيام الحكومة بالزيادة في الأجور فإنها تقوم بتغطية هذه النفقات بزيادة أسعار السلع و الخدمات.

و يعود سبب تضخم النفقات إلى :

(1) ارتفاع أسعار الواردات:

في أغلب الأحيان تكون الواردات عبارة عن مواد أولية وسيطية تدخل في صناعة المنتجات النهائية ، فارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج و هذا ما يساهم في زيادة معدلات التضخم .

¹ شعبان أيوب عبد القدوس ، سعيود صالح الدين ، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة مسيلة ، الجزائر 2013 ص22

² طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف - النمو الاقتصادي) الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009، ص 32

(2) ارتفاع مستلزمات الإنتاج:

أحيانا يكون ارتفاع النفقات سببه نقص المحاصيل الزراعية المحلية التي تدخل في الإنتاج الصناعي المحلي أو ارتفاع في أسعار المواد الأولية أو في نقلها و تأمينها والصيانة و هذا مانجده في جل الدول المتخلفة و هذا ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف المنتجات المصنعة مما يجعل أصحاب المشاريع إلى محاولة تعويض التكاليف و بالتالي ترتفع أسعار السلع و الخدمات ¹.

(3) ارتفاع تكاليف الاجور:

تعتبر الزيادة في الأجر من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأسعار و غالبا ما تكون الزيادة في الأجر أقل من الزيادة في الإنتاجية فنقوم النقابات بالمطالبة مرة أخرى برفع الأجور ، فتزيد تكاليف الإنتاج و ترتفع الأسعار من جديد و هذا ما يجعل الاقتصاد في تضخم.

(4) قيام المشاريع الاحتكارية برفع الهوامش الربحية و رفع الأسعار:

من الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار هو ما تسعى إليه المشروعات الاحتكارية ، و المشروعات العامة في أسواق احتكار القلة ، من زيادة في أرباحها ، عن طريق النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج ، في صورة ربح على استثماراتها بما لا يتسبب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية . ²

(ث) التضخم الهيكلي :

إذا كانت الأسباب التي سبق ذكرها في إحداث التضخم تعود إلى العوامل النقدية سواء ظهر ذلك عل بجانب الطلب الكلي أو العرض الكلي، فان تفسير التضخم يرجع إلى اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني و كيفية توزيع الموارد الاقتصادية حسب نظرة المدرسة الهيكلية . و يمكن التفرقة بين تيارين في هذه المدرسة، ركز التيار الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في البلدان النامية، وركز التيار الثاني على التغيرات الهيكلية في تفسير التضخم في البلدان المتقدمة، و من أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في هذه الاقتصاديات:

¹ حدادي عبد اللطيف ، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس، 2017، ص 128

² حميد عزري ، أثر النفقات العامة على التضخم ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2020 ، ص 86

1) الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية :

فمعظم الدول المتخلفة والآخذة في النمو، تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية، ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن في إنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ، ترتفع حصيلتها صادراتها بشكل غير عادي، وتزيد الدخول الفردية وترتفع حصيلتها الدولة من الضرائب، فيزيد الإنفاق القومي في ظل عدم مرونة الإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، و هذا يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة والطلب¹.

2) الجمود النسبي للجهاز المالي:

ينتج عنه انخفاض قدرته على التحصيل الضريبي مما يترتب عنه حصيلتها ضريبة ضئيلة بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي ، فتلجأ الحكومات لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي تمويل هذا العجز تمويلًا تضحيمياً².

3) طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ومن هذه الضغوط خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المحلية والمستوردة ، مما يساهم في ارتفاع الأسعار، فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية التحتية، أي أن توليد دخول نقدية كبيرة يحدث اختلالا في بنية الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما انه من المعلوم أن هذه المشروعات تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر³.

وهذا يؤدي الى ظهور قوى تضخمية نتيجتها عدم تلائم التيار النقدي و الانفاقي مع ما هو متاح من السلع والخدمات المنتجة والمستوردة مما يدفع بالأسعار إلى الزيادة .

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 2002 ، ص309

² محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص403

³ محمود يونس ، المرجع نفسه ، ص 405

4) عدم الاكتفاء الذاتي :

و يتمثل في قصور الجهاز الإنتاجي المحلي من المواد الأساسية عن إشباع حاجات السكان ، بالتالي تضطر إلى الاستيراد ، فيزيد الطلب بمعدل أكبر من نمو الإنتاج المحلي ، مما يدفع بالطلب المتزايد على هذه السلع إلى ارتفاع أسعارها .

2.4 آثار التضخم:

يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات و تأثيرات جانبية تؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية ، ثم تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية و السياسية .

و يعتبر التضخم ظاهرة نقدية له آثار اقتصادية واجتماعية ما يتعدى خاصيته النقدية، فإنه يرتب نتائج متميزة تنعكس على مختلف فئات النظرية الاقتصادية.

و تتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية في مايلي :

1. الآثار الاقتصادية:

إن معظم الاقتصاديين يرون في التضخم ظاهرة سلبية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، و هنا سنحاول التطرق إلى أبرز آثاره على الاقتصاد :

➤ أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى ، حيث أن ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، أو التي تتمتع بطبيعة مضاربية، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس النمو الاقتصادي، وتتجمد الصناعات الأساسية والثقيلة، إذ تتحمل عبء ارتفاع الأجور، كما أنها لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية والإنفاق على البحث والتكنولوجية وتجديد رؤوس أموالها، كما أنها تحتاج لفترات طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها وتحقق عائدا مناسباً، كما أن التضخم يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات، ولهذا فهو يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ¹.

و أي زيادة في الأسعار تأخذ شكل سلبي يتمثل في :

¹ محمد عزت عزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 321

- تدهور القيمة الشرائية للنقود

- تدهور الاستثمار

- زيادة الاكتناز و بالتالي انخفاض عرض السلع و الخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد.¹

➤ أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي :

ومن المتعارف عليه أن التضخم النقدي والمالي يجعل النقود لا تؤدي تلك الوظائف بكفاءة، وكلما زادت حدته كلما فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تفقد أهليتها كاملة، بمعنى أنها تفقد وظيفة القبول عند عامة الناس.²

و هذا قد يؤدي إلى انخفاض ثقتهم بالادخار و عدم توجيههم إليه ، حيث أنهم يفضلون أن يحولوا ما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة، والى شراء سلع معمرة وعقارات.³

➤ اثار التضخم على ميزان المدفوعات :

يمارس التضخم تأثير ضارا على ميزان المدفوعات بانخفاض مقدرة الاقتصاديين على التصدير ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي باعتبار أن المنتجات الأجنبية ارخص نسبيا من الأسعار المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.⁴ ومنه يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات ، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي.⁵

¹ محمد طلحة ، مرجع سبق ذكره، ص 32

² أحمد محمد أحمد أبو طه ، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012 ، ص138

³ عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي ، الأردن ، 1999 ، ص 202

⁴ طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، شلف ، 2003، ص 35

⁵ مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 93

➤ أثر التضخم على التنمية الاقتصادية :

إن التضخم له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية حيث يكون الاقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الاقتصادي ومستقبلها، حيث يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمار والمدخرات ونقصان في متوسط الإنتاجية في الاقتصاد المحلي¹.

➤ أثر التضخم على الصادرات و الواردات (التجارة الخارجية) :

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالمستوردة، وبالتالي تنخفض تنافسيتها خارجياً، وبالتالي تنخفض صادرات البلد ، ويزداد حجم الاستيراد وزيادة الاعتماد على الخارج، ويؤدي هذا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، والوصول في النهاية إلى الامتناع عن السلع المحلية، وانعكاس ذلك في تراجع الإنتاج المحلي، وتعطل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية وقوة العمل².

➤ أثر التضخم على توزيع الدخل:

يتأثر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخل الثابتة بسبب التضخم نظراً لانخفاض القدرة الشرائية للنقود وللدخل، بينما المنتجين والتجار والمضاربيين يستفيدون بسبب الريح المفاجئ، وذلك لزيادة الأسعار، ويستفيد المقترضون بشكل أكبر ويتضرر المقرضون من ذلك، وكذا عمليات البيع لأجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل دائم³.

2. الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار في التأثير المباشر على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال مايلي :

➤ ارتفاع نسبة البطالة:

إن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتتحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، والدولة التي تعاني من مشكلة البطالة لا تحقق نمواً

¹ مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الغوالي ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعية ، بيروت ، 1999 ، ص 93

² خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره ، ص 190

³ عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المعارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 459

اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فتزيد أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك¹.

➤ أثر التضخم على توزيع الدخل:

يعتبر أثر التضخم على الدخل أثراً اجتماعياً أيضاً ، حيث أن معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال، في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة².

➤ تفشي الرشوة و الفساد الاداري:

تؤدي الزيادة في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة . وعادة ما يتجه بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بغيت تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال أداء بعض الأعمال و الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي³.

➤ هجرة الأدمغة الى الخارج:

انخفاض الدخل الحقيقية للعديد من فئات المجتمع و خاصة أصحاب الدخل الثابتة مثل موظفي القطاع العام و خريجي الجامعات و حملة الشهادات العليا ، مما يدفع بهؤلاء للهجرة إلى الخارج سعياً عن دخول أعلى و هذا ما يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ، حيث تفقد الدولة طاقات و كفاءات بشرية هائلة⁴.

¹ <http://cte.univ.setif.dz/consenling> تاريخ الاطلاع 2022/04/26 الساعة 16:15

² إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، درا النشر المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2006 ، ص 243

³ أحمد محمد صلاح الجلال ، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 36

⁴ سيدهم عبد الرحيم ، لطرش ابتسام ، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قالمة ، 2020 ، ص 43

- بالإضافة إلى الآثار السابقة للتضخم على المجتمع توجد آثار أخرى من بينها :
- ارتفاع معدل الجرائم و الانحراف.
 - اتساع دائرة الفقر .
 - اقتصار الاستهلاك على المواد الأساسية التي تتضمن الاستمرار المعيشي للأسرة.

3. الآثار السياسية للتضخم:

- تتمثل الآثار السياسية للتضخم في :
- يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة ، و أحيانا إلى الثورة ضد الحكومة .
 - قد تصل الأمور على العصيان المدني العام وانهيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك، فما يحدث حاليا في الدول العربية يعود في جزء كبير منه إلى الإفراط في رفع الأسعار، بسبب غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجين، والفساد المالي والإداري، واستغلال السلطة أيضا.¹
 - يشمل التضخم نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة ، كما أنه يعيق الاستثمارات الأجنبية².
 - يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية ، و أكبر مثال ألمانيا التضخم الذي أصابها في القرن العشرين و الذي ساهم في ظهور "هتلر" و لهذا يعتبر هتلر وليد الضخم .

4.3 طرق علاج التضخم:

- بعد التعرف على أسباب التضخم ، لابد لأي دولة بمكافحته ، و لكي تسهل عملية المكافحة و العلاج ، لابد من وضع السياسة الكفيلة بذلك ، و التي تتمثل في السياستين المالية و النقدية ، و يمكن تلخيص إجراءاته السياسيتين في مايلي :

(1) علاج التضخم عن طريق السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية الحكومة و هي استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية و الكيفية التي تستخدم لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و من أهم أدواتها مايلي :

¹ اياد عبد الفتاح النصور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، عمان الأردن ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 201

² سعيد سامي الحلاق ، مرجع سبق ذكره، ص 221

❖ الضرائب بكافة أنواعها:

مثل ضرائب الشركات و الرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة و تحدد سياسة الحكومة الضريبية و ما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة. فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميذا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية و الصناعات الوطنية الناشئة.

❖ الانفاق الحكومي:

فحجم الإنفاق الحكومي و كيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية و ما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية.

❖ الدين العام:

تعتبر سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث حجمه، ومعدلات نموه، وسبل الحصول عليه من الطرق المهمة التي لها تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضا فإن حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية استغلاله يمكن أن يؤثر أيضا بصور مختلفة على الاقتصاد الوطني. وتوجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها الرقابة المباشرة أي تلك الإجراءات التي تتخذ لتحويل التضخم المفتوح إلى تضخم مراقب، فوضع حد أعلى لأسعار السلع وأن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم ويساعد على الإبقاء الأسعار بعيدا عن الارتفاع بسرعة، أما الرقابة على الأجور فهي ضرورية للحد من ارتفاع الأسعار والأجور كما أن تخفيض القيود على الواردات يساهم في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن بين الإجراءات التي تساعد على علاج ظاهرة التضخم رفع الإنتاج بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي، وعموما يمكن إتباع سياسة مالية بقصد التغلب على مختلف حالات الأزمات¹.

كما توجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها :

➤ تحديد مصادر الإيرادات و استخداماتها و الفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة و بالتالي خفض معدل التضخم

¹ عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2000 ص86

- زيادة الضرائب على السلع الكمالية
- تباع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور و بالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض

2) علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية:

نعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي و التي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو التقليل من حجم تلك القوة الشرائية فيا لمجتمع¹. ولحد من التضخم تقوم السياسة النقدية على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي . ومن أهم أدواتها مايلي :

❖ سعر معدل الفائدة:

وهو ما تتحصل عليه البنوك التجارية مقابل منحها القروض و ما يحصل عليه الفرد مقابل مدخراته ، ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لتحفيز الأفراد لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص أكبر قدر سيولة في السوق و الاحتفاظ بها في البنك المركزي .

❖ معدل الخصم:

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة ، لكي تحقق البنوك التجارية بعض الربح المادي . في حالة التضخم يزيد البنك معدل إعادة الخصم لينقص من استطاعة البنوك في التوسع في الائتمان من أجل مواجهة الوضع التضخمي .

❖ نسبة الاحتياطي القانوني :

يتمثل في إجبار البنك المركزي على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه ، حيث أن الغاية من الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي هو إحداث التوازن النقدي عندما يكون هناك تضخم يتجه البنك المركزي إلى رفع قيمة الاحتياطي النقدي و في حالة الانكماش ينخفض من قيمته².

1- احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 1998، ص11
2-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة المالية و النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص 127

❖ عمليات السوق المفتوح:

ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوح ، بهدف الرفع من الاحتياطات النقدية لتمكين البنوك التجارية من الاقتراض هذه في حالة الشراء ، أما إذا باع البنك المركزي السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انكماش احتياطياتها النقدية. تساعد السياسة النقدية بتحكم في كمية النقود المعروضة اما بزيادتها في حالة الانكماش أو تقليصها في حالة التضخم ، وهي وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم.

5- فعالية السياسة النقدية:

المقصود بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل الناجم عن تغير معين في متغيرات السياسة ، و يمكن القول أن السياسة النقدية ضعيفة الفعالية في حالة ما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، و تكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية عندما ترتفع مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

5.1 فعالية السياسة النقدية في الدول النامية :

يتميز اقتصاد الدول النامية بإنتاج متدني و دخل منخفض ، و كما تتميز بهيكل اقتصادي قليل الفعالية . وتفترق إلى نظام مالي و نقدي متطور و منتظم ، و لهذا نجد أن بعض أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوح ، معدل إعادة الخصم أن أثارها تكاد تتعدم ، بل تظهر أثار السياسة النقدية في تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني فقط و هذا ما يجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في اقتصاديات الدول النامية و يعود ذلك إلى بعض الأسباب نذكر منها:

- ✓ الكثير من الدول يسود فيها قطاع كفاي، خاصة القطاع الزراعي الذي يصرف الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك، وفي هذا القطاع تضيق فيه دائرة المبادلات النقدية وهذا يمثل خروج عن عمل السياسة النقدية .
- ✓ عدم وجود أسواق نقدية و مالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة¹.
- ✓ ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

¹ عبد المطلب حميد ، السياسات النقدية و استقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2013 ، ص 33

✓ ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.

✓ تبعية وارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة، و تأثير التبادل على اللامتكافئ على التقلبات الاقتصادية الوطنية .

✓ الاعتماد على التمويل التضخمي بسبب عجز الميزانية يؤدي إلى التضخم، و بالتالي تكون السياسة النقدية غير مجدية بالشكل الموجود عليه في الدول المتقدمة¹.

و غم كل هذه الأسباب إلا أن السياسة النقدية في الدول النامية تساهم في السيطرة على التضخم من خلال سياسات استهداف معدلات تضخم منخفضة، و الحفاظ على معدلات صرف مستقرة، إلا أنها محدودة الأثر لهذا لا يمكن معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني لوحدها.

5.2 فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية و الكيفية للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الإئتمان، و يعتمد نجاحها على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والبنوك المركزية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على موجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة. وبالتالي يؤدي التجاوب بين البنوك التجارية والبنوك المركزية إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية. مما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي. حيث يؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية إلى زيادة فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على الإئتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية. كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل بالأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الإئتمان، و من العوامل التي تساعد السياسة النقدية في تأدية دورها الفعال و بالتالي تأثيرها على النشاط الاقتصادي نجد:

¹ بوشويشة فاطيمة، دلاس زهرة، السياسة النقدية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة 2016/2015، ص 50

✓ العمل المشترك و التعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات المالية و المصرفية و في مقدمتها الثقة الموجودة بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

✓ وجود سوق مالية كبيرة و متطورة تتعامل بالأوراق المالية، ففي حال و فرة هذه السوق تزيد فعالية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان.

ولنجاح السياسة النقدية سطرت الدول المتقدمة أهدافا من بينها¹:

➤ تحقيق الاستخدام الكامل

➤ العمل على استقرار الأسعار

تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحكّم في استقرار سعر الصرف للعملة المحلية

تختلف أولويات تحقيق الأهداف حسب اقتصاديات كل دولة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تعطي

الأولوية لاستقرار الأسعار ، بريطانيا المحافظة على قيمة العملة

ونستنتج من السياسة النقدية أنها تعمل على تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد ، أي تأثر

على عرض النقود و من ثم على النشاط الاقتصادي باستعمال أدوات السياسة النقدية و السيطرة على ما يطرأ

من مؤشرات تعيق سيرها.

¹بوشويشة فاطيمة ، دلاس زهرة ، مرجع سبق ذكره ص 48

6.1- تعريف سياسة استهداف التضخم:

يعد استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية وهو يعرف من خلال إعلان السلطة النقدية عن هدف رقمي محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر في المستقبل ، و التعهد بتخفيض معدل التضخم في الأجل القصير و تحقيق استقراره في الأجل الطويل ، ممثلا هدفا أساسيا للسياسة النقدية ¹.

وعرفها Eichengreen بأنها: " إستراتيجية لإدارة السياسة النقدية تقوم على أربعة عناصر :الالتزام المؤسسي باعتماد استقرار الأسعار كهدف أساسي للآلية النقدية ، مما يجعل البنك المركزي سؤلا عن إنجاز أهداف السياسة النقدية ،الإعلان العام عن مستويات التضخم المستهدف ،وتبن سياسة اتصال بالجمهور والأسواق ، اتخاذ القرارات الحاسمة من مسؤولية البنك المركزي " ².

أما حسب EserTutar فإن استهداف التضخم : " هو نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم هو الهدف الأول للسياسة النقدية " ³.

كما اعتبر StoneAS Carees : " استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف أو قاعدة نقدية (استهداف نقدي) يعد تلقائيا مطبقا لسياسة استهداف التضخم و يصنف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف التضخم الخفي " ⁴.

وقدم Svensson: تعريف استهداف التضخم بحيث يرتكز على ثلاث عناصر : "العنصر الأول يتعلق بتبني هدف أساسي و معلن فيما يخص معدل التضخم ، العنصر الثاني يرتكز على التزام البنك المركزي و توحيد وجوده لتحقيق هدف وحيد هو استقرار الأسعار ، أما العنصر الثالث يرتكز على الإستراتيجية المعتمدة في سياسة استهداف التضخم و علاقة أدوات السياسة النقدية بهذه الإستراتيجية " ⁵.

¹ اسماعيل أحمد الشناوي ، استهداف التضخم في الدول النامية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة عين الشمس ، العدد الثاني ، المجلد 41 ، 2004 ، ص 09

² كبوط عبد الرزاق ، جادلي سمير ، متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية ، الملقى الوطني 02 في الجزائر ، بجامعة جيجل ، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سنة 2013 ، ص 04

³TUTAR Eser, Inflation in Developing countries and Applicability to the Turkish Economy, Edition..., Turkish, July18, 2002

⁴ مخلوف ساقفة ، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة و تحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأروبي ، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية 2012 ، ص 38

⁵ ساعد مرابط ، اختيار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 20 ، جامعة سطيف 2016 ، ص 131

بشكل عام يعتبر استهداف التضخم سياسة تقوم على الإعلان عن معدل التضخم المستهدف و الالتزام بتحقيق هذا الهدف المعلن من طرف البنك المركزي ووضع إستراتيجية الاتصال و الشفافية . حيث هدف استقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية كما يمكن القول أنه السياسة التي يقوم البنك المركزي من خلالها بتحديد معدل التضخم المستهدف ثم يتم تنفيذ السياسة النقدية وفقا لهذا الهدف لذا كان يجب التطرق إلى الأسباب التي أدت الدول إلى تبني استهداف التضخم.¹

6.2- ظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم

إن ظروف نشأة و تطور سياسة استهداف التضخم عبارة عن إستراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية ، من خلال تحديد معدلات الاستقرار في المدى الطويل

1. نشأة سياسة استهداف التضخم:

في منتصف الثمانينات واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسطية (القاعدة النقدية ، و سعر الصرف) من أجل تحقيق هدفين : زيادة النمو الاقتصادي و تخفيض معدل التضخم ، و يعتبر هذين الهدفين متناقضين .

فبدأت أولى تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في نيوزلندا في ديسمبر 1989 ، ثم في كندا في فيفري 1991 ، ثم في المملكة المتحدة في 1992 ، ثم تليها باقي الدول الصناعية الأخرى كأستراليا و السويد في 1993 ، إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة و مستقرة للتضخم شجع عدد كبير من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل : شيلي و بولندا في 1990 ، كولومبيا ، كوريا و جنوب إفريقيا في 2000 ، هنغاريا ، ايسلندا ، و المكسيك في 2002 ، و أخيرا الفلبين و البيرو في 2002.²

و يرى Kuttner أن هناك 21 دولة تستهدف معدلات التضخم .

¹ دبات أمينة ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس ، 2021/2020 ، ص 120

² جميلة وجدي ، برودي نعيمة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم ، دراسة قياسية حالة البرازيل خلال الفترة (1990-2015) ، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون ، المجلد 05 ، العدد 10 ، سنة 2019 ، ص 108

II. تطور سياسة استهداف التضخم:

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهداف الوسيطية في المرحلة التي سبقت فترة نهاية الثمانينات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطية و؟ أن هنا كعلاقة وثيقة بينها وبين الأهداف الناشئة كما أن انهيار نظام برتن وودز في أوائل التسعينات ، جعل أسعار الصرف فعالة كاستهدافات وسيطية جديدة يمكن التحكم فيها و تعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لأفكار النقديين في تلك الفترات¹.

و الجدول التالي يبين مؤشرات بعض الدول التي استهدفت التضخم :

البلد	السنة التي اعتمد فيها استهداف التضخم	معدل التضخم خلال استهداف التضخم	معدل التضخم المستهدف اعتبار من 2001) (%)	معدل التضخم في 2001 (%)
نيوزيلندا	1989	7.5	3-0	2.6
كندا	1991	7.5	3-1	2.5
المملكة المتحدة	1992	3.7	2.5	1.8
استراليا	1993	1.8	3-2	4.4
السويد	1993	4.6	3-1	2.4
جمهورية التشيك	1997	8.6	4-2	7.2
برازيل	1999		6-2	6.9

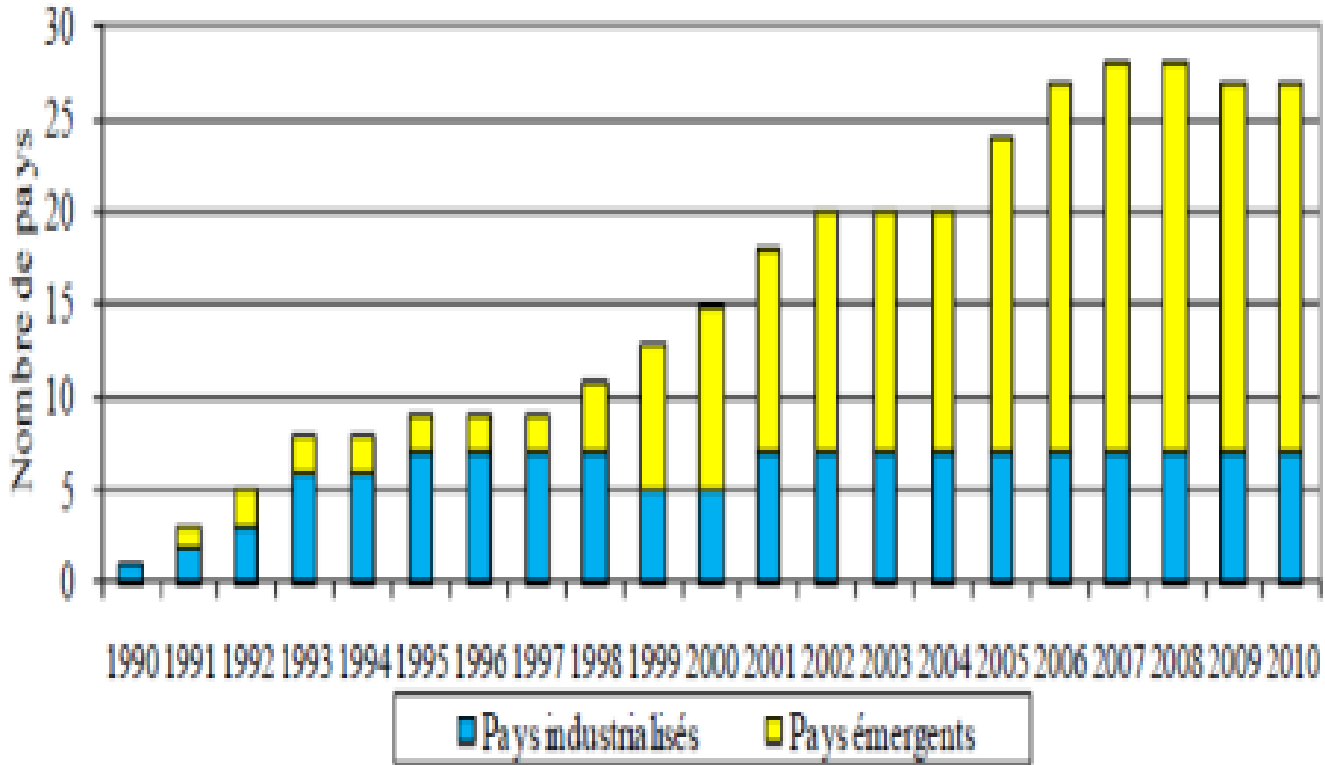
¹ وجدي جميلة ، السياسة النقدية و استهداف التضخم ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990-2014 ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015-2016 ، ص 95-96

تشيلي	1999	3.3	4-2	3.6
بولندا	1999	7.3	6.8-5.4	5.5
كولومبيا	2000	8.0	8 عام 2001 من 2002	/
كوريا	2000	4.1	2.5	4.1
جنوب إفريقيا	2000	5.1	4-3	4.8
تايلندا	2000	1.5	3.5-0	1.7
هنغاريا	2001	9.1	7 -0	9.1
اسلندا	2001	6.4	2.5 (+ أو - 1.5)	6.4
المكسيك	2001	6.4	6.5 من نهاية العام 2001 4.5 من نهاية عام 2002	/
النرويج	2001	3.0	2.5	3.5

المصدر : وجددي جميلة ، السياسة النقدية و ساسة استهداف التضخم ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2014 ، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2016 ص97

نلاحظ من خلال الجدول الدول التي استهدفت التضخم ، و ذلك لعدة أسباب فمثلا نيوزيلندا استهدفت معدل تضخم بنسبة ما بين 0-3 % و حققت نسبة تتراوح ما بين 2-6 % ، و أيضا جمهورية التشيك استهدفت ما نسبته 2-4 % فحققت ما نسبته من 2-7 % . و كذلك برازيل استهدفت نسبته تتراوح ما بين 2-6 % وحققت معدل التضخم ما بين 6-9 % و كذلك هو الحال بالنسبة للدول الأخرى و هذا راجع إلى تثبيت سعر الصرف الاسمي بعد الانهيار ، زيادة الشفافية النقدية في البلاد ، التمتع بالاستقرار الاقتصادي .

كما أن الشكل 03 التالي يلخص عدد الدول الصناعية و الناشئة التي تطبق سياسة استهداف التضخم :



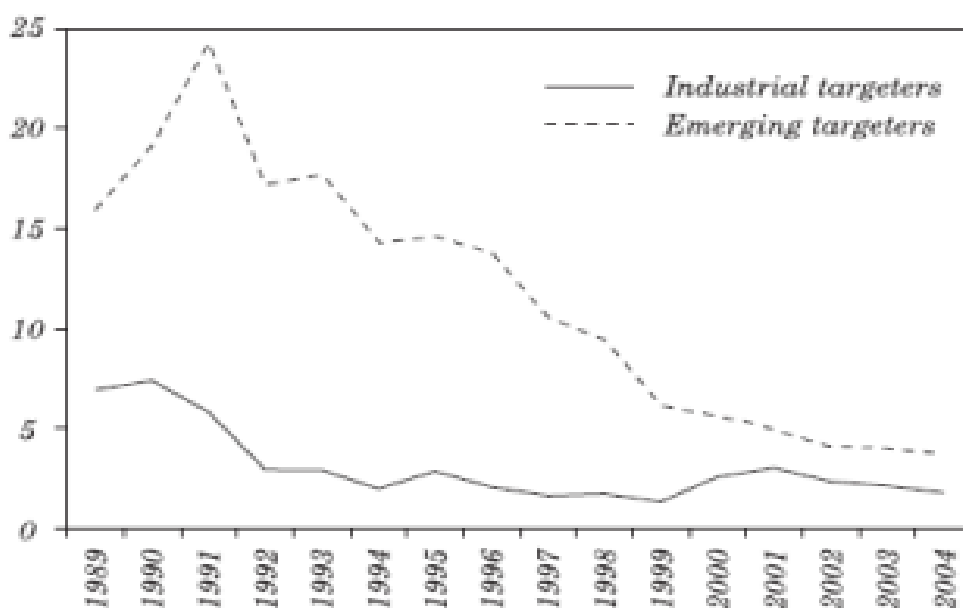
المصدر : فلة الشايب عينو : مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي سنة 2015/2014 ص 38

6.3-دوافع التوجه نحو سياسة استهداف:

لقد تزايد عدد الدول بشكل كبير المتبنية لسياسة استهداف التضخم ،و هذا ما يثيرنا إلى البحث عن الأسباب التي جعلتهم يندفعون إلى تطبيقها و هي كالتالي :

✓ ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية و التجارة العالمية في دفع تغييرات نظم السياسة النقدية بالإضافة إلى التحول الكبير الذي مس جل الدول و المتمثل في تبني نظام الصرف المرن عن الثابت ، و كنتيجة لما يحمل هذا التحول في طياته من تزايد إمكانيات ارتفاع معدلات التضخم الخارجي بات من المناسب اعتماد سياسة استهداف التضخم مواكبة لهذه التغييرات الحاسمة .

✓ لقد ساد إنفاق عالمي على خطورة ارتفاع معدلات التضخم ، إذ تشكل تأثيرا سلبيا على النمو و عدالة توزيع الدخل ، ومن خلال تبني سياسة استهداف التضخم من المرتقب تحجيم هذا الخطر ، و تحقيق نتائج جيدة للتضخم و الرفع من الأداء الاقتصادي للدولة ، و في هذا المجال اعتبرت تجربة استهداف التضخم في الدول الصناعية و الناشئة ناجحة و ذات مصداقية و مرونة كبيرة حيث أدت إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة و هذا ما يبينه الشكل التالي :



المصدر : شوقي جباري ، تجارب الدول الناشئة في استهداف التضخم مجلة الاجتهاد العدد 66 ، 2014 ، جامعة أم البواقي ص 222

✓ تنامي الإبداعات و الابتكارات المالية و تحرير حساب رأس المال ، مما انعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي ، و مما لا شك فيه أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة المتواجدة في النظام الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية ، بينما تجعل الاقتصاد الحقيقي ينمو في شكل متتالية حسابية ، و في ظل ذلك أصبح الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف وسيط نظرا لعدم نجاعة الأداة في كبح التضخم و تحقيق النمو المستهدف .¹

✓ عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية و التضخم : و أدى في الغالب إلى خلق مشكلة السياسية النقدية التي تستهدف المجمعات النقدية ن مما نتج عن التقليل من قيمته و التخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم ، إن استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية لتحقيق تضخم منخفض ، علاوة على ذلك فإن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية ، فإذا كانت هناك صدمات نقدية فإن هذه السياسة لاتساع على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلا جيدا لمساءلة البنك المركزي²

¹ شوقي جباري ، حمزة العوادي ، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي و تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السادس، 2014 ، ص 80-81

² طيبة عبدالعزيز، مرجع سبق ذكره ، ص 105

✓ يعبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة فكثير من الدول التي تعمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم ، قد تمكنت من تقليص عجز الموازنة التي كانت تعاني منه ، بل إنها حققت فائض كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا و البرازيل و المكسيك ¹.

6.4 - متطلبات و إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم :

(أ) متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم :

لضمان فعالية سياسة استهداف التضخم هناك مجموعة من الشروط اللازم توفيرها لنجاح هذه السياسة و هي على النحو التالي :

أولاً : الشروط العامة لاستهداف التضخم :

تعتبر المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة حتى يمكن أن تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم ، فإذا حصل نقص في شرط فلا تستطيع الحكم على أنها مستهدفة للتضخم بالرغم من توافر الشروط الأخرى و يحدد F.SMISHKIN خمسة شروط لقيام سياسة استهداف التضخم و هي ²:

- (1) إعلان عام عن الأهداف الرقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.
- (2) الالتزام المؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع التزام أو تعهد بتحقيق الهدف .
- (3) إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من التغيرات ، تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم .
- (4) زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور و الأسواق حول خطط و أهداف صانعي السياسة النقدية ³.

¹ شوقي جباري ، حمزة العوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

² بندر رجاء عزيز ، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي، بدون سنة نشر ، ص 6

³ عبد العزيز طيبة ، بن علي بلعزوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 180

إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.¹

ثانيا: الشروط الأولية لاستهداف التضخم

و هي المعايير التي يجب أن تتوفر في الدولة حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها ، فهي عكس الشروط العامة وتكون فعالية حتى في حالة نقص شرط من الشروط اللازمة ، ومن أهمها:

➤ استقلالية البنك المركزي:

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفرد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بينهما، وعليه فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

➤ كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فعالية و تسرع في تحقيق الأهداف ، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.²

➤ وتعتبر مسألة المصداقية من القضايا المترابطة مع استقلالية البنك المركزي، كيف لا وهي تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلا) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع، كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.³

¹ عبد العزيز طيبة ، بن علي بلعزوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 180

² بطاهر بختة ، عرقوب علي ، رؤية واضحة لسياسة استهداف التضخم من خلال تجارب بعض الدول ، الملتقى الدولي العاشر ، جامعة شلف ، ليوم 17-18 نوفمبر 2015 ، ص 9

³ ندبات أمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 130

➤ البنية التحتية و التقنية المتطورة :

واحدة من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم هو التركيز على العمل في تحديد معدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، ولذلك فإنه من اللازم أن تتوفر له بنية تحتية متطورة تضمن انجاز التوقعات بكفاءة عالية، حيث يستوجب الأمر أن تتميز هذه الأخيرة ب¹:

• قدرة على جمع البيانات

• دراية بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل فعال

• القدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.

يمكن تقييم مدى فعالية البنية التحتية و التقنية المستخدمة من خلال توفر البنك على الوسائل التكنولوجية، و مؤهلات تقنية قادرة على قيام بالتنبؤ لضبط التضخم المستهدف.

➤ استقرار الاقتصاد الكلي :

يشكل عدم استقرار الاقتصاد الكلي أداة للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم، حيث من خلال هذا الوضع تفرض على البنك المركزي الأهداف المتضاربة، إن التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب أن لا تخضع السياسة النقدية لقيود الموازنة العامة للدول، إذ يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الحكومي، وتعتبر الوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم.

ينبغي أن تتمتع الوضعية الخارجية قدر الإمكان بالقوة بما فيه الكفاية حتى تعطى السياسة النقدية الأولوية في استهداف التضخم صراحة دون التعرض لخطر الانزلاق بسبب التذبذبات الحاصلة في سوق صرف العملات ويمكن اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الصراع بين هدف التضخم وعدم الاستقرار الخارجي من خلال تبني نظام صرف مرن، والأهم هو التأكد من أن القواعد التنظيمية والتحوطية والرقابية تعتبر سارية المفعول بصرامة على كافة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية²

➤ استقرار القطاع المالي و تطوره :

¹ - طاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ص 178

² شوقي جباري ، حمزة العوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220

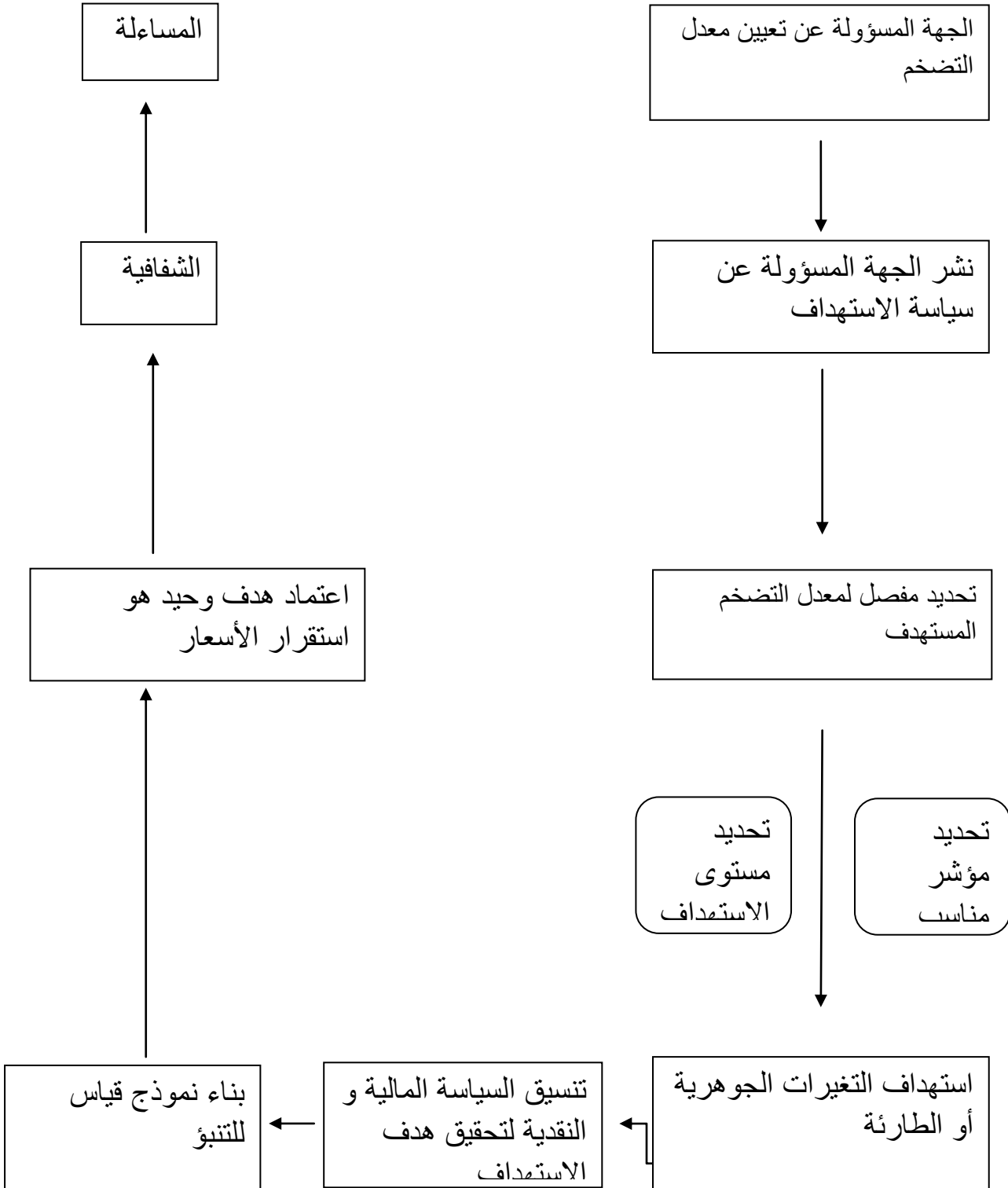
إن ضعف الجهاز المصرفي و تزايد مشكلة القروض الرديئة تلعب دورا في تقييد قدرة البنك المركزي على الحراك. إذ أنه في إطار سعيه إلى إدارة السياسة النقدية و المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي يجد نفسه عاجزا أمام رفع أسعار الفائدة تخوفا من حجم الأضرار التي من المتوقع أن تصيب الجهاز المصرفي ، كما أن تزايد ملكية هذا الأخير إلى العملة الأجنبية تدفع البنك المركزي إلى مضاعفة الجهود من أجل حسن إدارة سعر الصرف و تخفيض حجم الآثار السلبية التي قد تصيب العملة المحلية .

تمثل مرونة و عمق القطاع المالي أهمية بالغة للتطبيق السليم و الفعال لسياسة استهداف التضخم، حيث تعتبر قوة السوق المالي مهمة للبنك المركزي بالأخص في ظل إقدامه على تطبيق سياسة السوق المفتوح، فهو يصبح في أمس الحاجة إلى تحديد أسعار الفائدة بناء على قوى السوق¹.

و المخطط التالي يوضح خطوات استهداف التضخم :

¹ توفيق عباس عيد عون ، صفاء عيد الجبار علي ،تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة ، مجلة كراء العلمية -مجلة التاسع ، العدد الثاني ، العراق ، 2011 ، ص 65

الشكل (5) خطوات استهداف التضخم



المصدر : دبات أمينة السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، جامعة الجليلي ليايس

سيدي بلعباس ، 2021/2020 ص131 .

إذا استوفت أي دولة للشروط العامة بصفة كاملة و للشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.¹

(ب) إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم :

لإنجاح و تطبيق سياسة استهداف التضخم في أرض الواقع يجب تتبع عدة خطوات و المتمثلة أساسا في:

❖ الجهة المخولة لتعيين معدل التضخم المستهدف :

يعلن استهداف التضخم في الدول المتقدمة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك، من أجل ترقية الاتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين مما يزيد من فعالية ومصداقية هذا الإطار من السياسة النقدية، أما في الدول النامية فإن الأمر يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم.²

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن التجارب تظهر الاختلاف بين الدول على من يقوم بتحديد التضخم المستهدف، فليس من الضروري أن يقوم البنك المركزي بتحديد التضخم المستهدف، فليس من الضروري أن يكون له استقلالية تحديد الهدف و لكن لا يمكن تطبيق إطار استهداف التضخم دون أن يمنح البنك المركزي الاستقلال التشغيلي.³

فمثلا في كندا ، نيوزيلندا ، البرازيل التشيلي كولومبيا ، كوريا ، و البيرو يتم اقراره بالاتفاق و التنسيق المشترك بين الحكومة و البنك المركزي و يتم إقراره بالاتفاق و التنسيق المشترك بين الحكومة ممثلة بوزير المالية و البنك المركزي ممثل بالمحافظ.⁴

❖ التفاعل مع أهداف السياسة الأخرى :

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم إلى الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساسي. و يمكن للسياسة

¹ وجدي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 101

² اسماعيل أحمد الشناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

³ رانيا المنعم الشاط ، السياسة النقدية و المجال لتبني اطار استهداف التضخم ، مجلة بنوك و أعمال ، المعهد المصري المصرفي ، العدد الأول ، القاهرة ، 2012 ، ص 14

⁴ بندر رجاء عزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 09

النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في المدى الطويل، و في نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمناً مع بعضها البعض بحيث أن تأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم¹.

❖ المساءلة و الشفافية :

تساعد المساءلة على اكتشاف أسباب الانحرافات عن المعدل المستهدف، وتوضح مسؤولية البنك المركزي عنها أم أنها كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، كما أن المساءلة تخفض من احتمال اتساع التأخيرات الزمنية إذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الأجل الطويل، إضافة لأن الشفافية تعمل على تعزيز ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار، من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم إساءة الفهم إذا حدث خلاف التوقعات للظروف المستقبلية².

❖ تحديد توقعات التضخم :

يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب النظرة طبيعية النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف ، إذ تغير السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية قبل ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف ، و في حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ السلطة إجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما³.

لنجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الأهداف المعلنة في المدى الطويل يجب توافر العناصر التالية:

✚ تصميم نموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد الوطني

✚ تنبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي

✚ دراسة اتجاهات المتغيرات المالية و النقدية الأساسية مثل : التسهيلات الائتمانية الممنوحة و الطلب على النقود و أسعار الأسهم و السندات و حالة سوق العمل .

الجدول التالي يبين أحداث التكامل بين الأطر المؤسسية و التنظيمية و مختلف العمليات التي يتطلبها

تصميم سياسة استهداف التضخم :

¹ Eser Tutar , inflation in Developing countris and Applicabilité of the Tur jish Economie , thesi submitted to the faculty of the virginia,2002,p7

² ناجي التوني ، استهداف التضخم و السياسة النقدية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط و الاحصاء ، الكويت ، دون سنة ، ص 8

³ وجدي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 102

جدول رقم (02) التنسيق بين الأطر المؤسسية والتنظيمية وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

الإطار المؤسسي	
يتمتع باستقلالية كاملة تتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات ، وعادةً ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات الحكومية مقيداً أو محضوراً في كافة الأسواق الناشئة	الإطار القانوني للبنوك المركزية

تصميم سياسة استهداف التضخم

يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي إلا إذا كان استقرار الأسعار محدداً بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي	إعلان استهداف التضخم
غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويلة المدى وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع لمعدلات التضخم	المدى الزمني لاستهداف التضخم
يتم استخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة ومؤشر التضخم الأساس في الدول الصناعية	مؤشر الأسعار
يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش أو مدى معين بحد أعلى أو أدنى للتضخم في حين في حالات محدودة استهداف معدل محدد له	مقاربة استهداف التضخم
بيانات صحفية حول التغييرات في السياسات ، وتقارير دورية حول توقعات مسار التضخم ، حوار وتواصل مع القطاع الخاص ومنشورات حول نماذج استقرار معدل التضخم	الشفافية و المصادقية

النواحي التنظيمية للبنوك المركزية

اعتمدت عدة بنوك مركزية منظوراً أكثر اتساعاً وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي	آلية صنع القرار
يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الافتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع	لجان السياسة النقدية

تنظيم البنك المركزي

تمت إعادة هيكلة البنوك المرآزي في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات ، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات

المصدر : بندر رجاء عزيز، استهدافا لتضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية،البنك المركزي العرقي ص 13.

6.5- مزايا وحدود سياسة استهداف التضخم :

لسياسة استهداف التضخم العديد من المزايا ، و التي بينتها تجارب الدول المتقدمة و النامية من خلال تحقيق معدلات تضخم منخفضة في السنوات الأخيرة ،و رغم نجاح الدول في تطبيق السياسة إلا أنها واجهت صعوبات في تطبيقها

1. مزايا سياسة استهداف التضخم :

عددت العديد من الدراسات الاقتصادية و بالاعتماد على التجربة الدولية في هذا المجال العديد من المزايا أهمها :

- ساعد نظام استهداف التضخم الدول على تحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم مما انعكس على النمو الاقتصادي بالإيجاب عن طريق إجبار البنك المركزي بشكل صريح على تحقيق معدل منخفض من التضخم.¹
- التخفيض من أضرار ارتفاع معدلات التضخم والمتمثلة في ضعف الأداء الاقتصادي، ارتفاع التكاليف، هشاشة النظام المالي²...
- تساعد سياسة استهداف التضخم على تقادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة زيادة الثقة في توقعات الجمهور و عملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل ، لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز على النمو و يقلل من التقلبات في الداخل.³
- يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أكثر دقة، ومن ناحية أخرى يمكن مقارنة بين معدل التضخم المحقق والمستهدف بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها أو تشددها في تحقيقها لأهدافها.⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 292

² أمينة دبات ، مرجع سبق ذكره ، ص 149

³ عبد العزيز طيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 120

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 9

- تستطيع السلطة النقدية مواجهة الصدمات التي يتعرض لها كل من الطلب والعرض الكليين في النشاط الاقتصادي، والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل معدل النمو ومستوى التشغيل، لأن استهداف التضخم يتيح حرية أكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي.¹
- يتميز نظام استهداف التضخم بعدم اعتماده على وجود علاقة بين النقود والتضخم، وبالتالي فإن تطبيقه لا يتأثر بالصدمات التي تحدث في سرعة دوران النقود، مما يدعم من جدوى تطبيقه في حالة الدول النامية وقد يؤدي ذلك إلى التغلب على مشكلة عدم استقرار الأداء.²
- يعتبر استهداف التضخم الإطار المحفز لإحداث تغيير مؤسسي بإعطاء البنك المركزي قدر أكبر من الاستقلالية من خلال تقليل الضغوط السياسية عليه، مما يمكنه من تحقيق هدف استقرار الأسعار بالتركيز على معدل أو مدى واضح للتضخم.³
- يعطي هذا النظام القدرة على تخفيض وقوع البنك المركزي في مشكلة التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية الناتجة عن الضغوطات السياسية لإحداث توسع في العرض النقدي.
- خلق الشفافية واليقين وتفهم أكبر لدى كافة عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصداقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.⁴

حدود سياسة استهداف التضخم:

- هناك من يظن أنه لم توجه أي انتقادات إلى سياسة استهداف التضخم، لكن الحقيقة عكس ذلك ، فإن سياسة استهداف التضخم لم تطبق بعد لفترة تمكن من إعطاء تقييم دقيق لها، كما أنهم يشككون في بعض القضايا المتعلقة بسياسة استهداف التضخم ومن بين هذه الانتقادات :
- يرى **Kuttner 2004** أن استهداف التضخم يطرح ثلاث مشاكل فيما يتعلق بتحديد الدولة المستهدفة من عدمها، يتمثل المشكل الأول في صغر العينة نسبياً وقصر مدة التقييم، لأن سجل نجاحات أي سياسة يناقش بعد عدة تراكمات تجريبية، والثاني يتعلق بالمرحلة التي ظهر فيها استهداف التضخم التي

¹ إسماعيل احمد الشناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20

² عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 292

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 150

⁴ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 121

تميزت بأوضاع اقتصادية مناسبة وغير تضخمية، أما الثالث فيتعلق بمشكلة تحديد المعايير التي على أساسها يتم التفريق بين الاستهداف من عدمه.¹

➤ ينصب اهتمام البنك ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الإيجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال.

➤ تسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم عدم الاستقرار المالي، فلا يمكن تجنب التقلبات في سعر الصرف خاصة إذا كانت كبيرة و غير متوقعة، و لا يمكن تجاهل إدارة أسعار الصرف في ظل استهداف التضخم.

➤ يمكن أن تترجم التغيرات في المعدل المستهدف إلى ضعف هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، إذا ارتفع التضخم إلى الحد الذي لا تستطيع أسعار الفائدة أن تجاوز أقصى مستوى لها يستدعي زيادة اتساع المدى المستهدف، مما يفقد هذا الإطار المصدقية في تحقيق المعدل المستهدف.²

➤ يحدث تغير تدريجي في معدلات الفائدة للحفاظ على الاستقرار المالي.

➤ تواجه الدول النامية مشكل اتساع الانحرافات عن معدل التضخم المستهدف نتيجة تكرار أخطاء كبيرة في التوقعات التضخمية، مما يصعب على البنك المركزي توضيح أسباب الانحرافات عن الهدف ، مما يقلل من حصوله على المصدقية اللازمة، علاوة على ذلك تكون السياسة المتبعة في هذه الحالة انكماشية لتخفيض معدل التضخم، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير ويفقد الأعوان الاقتصاديين الثقة في استهداف التضخم.³

➤ على الرغم من النجاحات التي حققتها سياسة استهداف التضخم في التخفيض المستمر لمعدلات التضخم إلا أن الأسواق لا تزال تشكك في مدى إمكانية المحافظة على الإنجازات في المستقبل.⁴

هذه الانتقادات لا تقلل من شأن سياسة استهداف التضخم ودورها في تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل ، بل يجب اعتماد نموذج إحصائي فعال لتقدير التوقعات التضخمية في المستقبل.

¹ المرجع نفسه ، ص122.

² المرجع نفسه ، ص123

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 151

⁴ عولمي بسمة، شوقي جباري، فعالية استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06، الجزائر، جوان، 2014،

6.6- معوقات سياسة استهداف التضخم :

تتمتع الدول الصناعية بكفاءة عالية في تطبيق سياسة استهداف التضخم ، و هذا راجع إلى توفير المتطلبات لنجاح هذه السياسة و تحقيق أهدافها ، عكس الأسواق الناشئة التي واجهت عدة مشاكل تعيق سياسة استهداف التضخم ، و التي يمكن حصرها فيما يلي :

✓ ارتفاع معدل التضخم وتذبذبه بشكل كبير مما ينعكس على صعوبة التنبؤ بدقة بمعدل التضخم، وكذا تزايد احتمالات عدم تحقيق المستهدف في المستقبل

✓ ضعف ومحدودية نظم المعلومات المتواجدة التي تمثل الركيزة الأساسية في عملية استهداف التضخم، فهي تعتبر المدخلات الأساسية في بناء النماذج القياسية التي من شأنها التنبؤ بمعدل التضخم.

✓ يتطلب تطبيق سياسة استهداف التضخم الالتزام تام من السلطة النقدية في توحيد كل الجهود حول هدف واحد يتمثل في تحقيق المعدل المستهدف ، بينما الواقع العملي عكس ذلك حيث يسعى إلى أهداف أخرى مثل جذب الاستثمار الأجنبي .

✓ عدم تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية اللازمة، فضلا على حجم التداخل بين كل من السياسة المالية والنقدية، بالأخص في تنامي عجز الموازنة ومحاولة علاجه من خلال السوق النقدي، مما يتولد عنه ارتفاع جامح في معدلات التضخم .

اختصر **corce & Khan** عوامل أساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم في الدول النامية و تتمثل

في¹:

- ❖ وجود نظام مالي متطور ووضع مالي يتميز بالمتانة يدعمه استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي
- ❖ استقلالية البنوك المركزية وتفويض بتحقيق ثبات الأسعار
- ❖ منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم
- ❖ وجود أدوات تكفل التأثير سليم وصحيح لإجراءات السياسة النقدية على التضخم.
- ❖ تمتع السياسة بالشفافية النقدية بالشكل الذي يؤمن الترسخ التام للمصداقية والثقة.

¹ شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 84

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سننظر في هذا المبحث الى مجموعة من الدراسات المحلية ، العربية و الأجنبية بتحليلها حيث تعد الدراسات السابقة الوجه الأساسي للباحث في بناء دراسته فمن خلالها يقوم بإعداد الجانب النظري و التطبيقي للدراسة

الدراسات المحلية:

1- دراسة وجدي جميلة السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إليإظهار دور السياسة النقدية في تأثير على الكتلة النقدية و تحليل فعاليتها المطبقة في الجزائر، و دراسة استهداف التضخم في الجزائر و ذلك من خلال التعرف على أسباب تبني هذه السياسة، و استعمل الباحث المنهج الوصفي و التحليلي لإبراز ظواهر سياسة استهداف التضخم، حي توصلت نتائج هذه الدراسة الى أنه من اجل تبني سياسة استهداف التضخم يجب توفر الشروط الأولية و العامة ، و أن الجزائر لم تتجج إلى حد بعيد في تبني هذه السياسة (عدم اسقلالية البنك المركزي) و من أجل نجاح هذه السياسة و يجب على البنك المركزي أن يعتمد على آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم.

2-دراسة دبات أمينة السياسة النقدية و استخدام التضخم في الجزائر بالجزائر دراسة قياسية، لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2019 مذكرة دكتوراة كلية علوم الاقتصادية ، و التجارية و علوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي جامعة جيلالي ليابس،سيدي بلعباس 2020-2021 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية المتبعة في الجزائر باستهداف التضخم ، تم تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR ،بالاعتماد على ستة متغيرات تعكس المشكلة و تتمثل في :مؤشر أسعار الاستهلاك IPC،الكتلة النقدية M، سعر الصرف TC،نسبة نمو الناتج الداخلي الخام في لجزائرPIB، معدل إعادة الخصم TR.فتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية بين مؤشر أسعار الاستهلاك و الكتلة النقدية و بين معدل إعادة الخصم و معدل الفائدة على الودائع ، كما أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر لها دور في التحكم في معدلات التضخم و إن كان نسبيا .

3-دراسة يوسفى كريمة ، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية ، مذكرة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2016-2017

كان هدف هذه الدراسة تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة مع توفير كل الوسائل و الإمكانيات ، حيث استعمل الباحث الأسلوب الكمي لدراسة التغيرات في كل من دولة الجزائر ،تونس ،المغرب ، حيث تم حساب فجوة الناتج عن طريق عملية الاستكمال بتحويل بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوية إلى بيانات ثلاثية باستخدام طريقة Morrs Goldstein &MohsinS.Khan (1976) ثم استخدام مصفى The Hodrick–Prescott Filter من أجل حساب الناتج المحلي الإجمالي ،ثم اختبار درجة تكامل المتغيرات و تبين لنا تباين في درجة تكامل المتغيرات مما استدعى استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL . و فتوصلت الباحثة في دراستها إلى أن القاعدة التقليدية لتيلور لا تطبق على سلوك البنوك بينما القاعدة المطورة أو ما يعرف بأسلوب النظرة المستقبلية تنطبق بشكل كبير ، كما أن البنك المركزي في هذه الدولة يبني سياسة النقدية الحالية على أساس توقعات التضخم المستقبلية .

4- طيبة عبد العزيز،مريم محمد ,دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 2020، يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج في الجزائر من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تطور معدل التضخم وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس هذا الأثر من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2017 وتوصلا إلى أن بنك الجزائر اعتبر سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسة النقدية بسياسة استهداف التضخم بعد تبنيه معدل تضخم مستهدف قدره 4 % دون إستيفاء أغلب متطلبات السياسة لتطبيق هذه السياسة ، وأنه لم ينجح في تخفيض معدلات التضخم بعد تبنيه لسياسة استهداف التضخم، كما بينت الدراسة القياسية وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل التضخم على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل، فعندما ينخفض معدل التضخم، فإن فجوة الناتج تزيد بشكل معتبر مما يجعل سياسة إستهداف التضخم غير فعالة في التقليل من تقلبات الناتج في الجزائر .

5- شادلي نوردين ، ضيف أحمد ، سياسة استهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة البويرة ، 2020

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير معدلات التضخم في الجزائر من خلال تبني سياسة استهداف التضخم و تحديد سبب الفجوات التضخمية ، واعتمدت المنهج الوصفي التحليل ، حيث يتم وصف الظاهرة المدروسة كميا من خلال توفير البيانات و تحليلها .

و توصلت الدراسة إلى أن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تستوفي الشروط العامة و حتى الأولوية في الوقت الحاضر و أن التمويل غير التقليدي لم تكن له آثار تضخمية في الأجل القصير.

الدراسات العربية:

1- دراسة ليلي على القشاط، قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة

1994-2012 ، ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان ، 2015

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان و دراسة اثر عرض النقود والاحتياطي على التضخم ، ومدى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم ، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام SPSS في التحليل.

و كانت نتائج دراستها أنه يوجد ارتباط معنوي طردي بين عرض النقود و الاحتياطي وبين التضخم ، كما أن زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لتقليل عرض النقود وبالتالي التضخم.

2- دراسة أحمد فتحي عبد الوهاب ، محمد نصر ، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو

الاقتصادي في مصر ، كلية التجارة ، جامعة ديماط.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة استهداف التضخم و كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي في مصر ، و مدى توافر المتطلبات الأساسية و معرفة الخلل الذي يقف أمام الاقتصاد في تطبيق سياسة استهداف التضخم ، و استخدم الباحث الأسلوب القياسي لتقدير المعدل المستهدف من التضخم في مصر.

و كانت نتائج الدراسة هي أن الاقتصاد المصري قادر على تطبيق هذه السياسة مع بعض الاصلاحات، كما أن التضخم ليس هو العنصر الوحيد في التأثير على النمو الاقتصادي بل يوجد تغيرات يجب اضافتها من أجل تحديد المعدل المستهدف من التضخم مثل الدخل القومي ، معدل الاستثمار

3- دراسة AdnenChockri و IbticemFrikha تحت عنوان :

La portée de la politique de ciblage d'inflation: Approche analytique et empirique pour le cas Tunisien

الهدف من هذه الدراسة تحديد الشروط اللازمة لنجاح نظام استهداف التضخم في تونس ، و تحليل الأسس النظرية لتبني سياسة استهداف التضخم .

اعتمد الباحث على نموذج VAR بأخذ المتغيرات : مؤشر الانتاج الصناعي (IP) ، سعر الصرف (TCR) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). و توصلت النتائج الى أن سياسة استهداف التضخم تحسن

فعالية السياسة النقدية . ومن أجل الاعتماد على سياسة استهداف التضخم ينبغي مراعاة بعض الشروط كاستقلالية البنك المركزي ، مرونة سعر الصرف

4- دراسة ميس توفيق مسلم ، "استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و امكانية تطبيقه فيسوريا"، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا
هدفت هذه الدراسة إلى استهداف التضخم كأداة من أدوات السياسة النقدية لضبط معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي ، و إلى أي مدى يمكن تطبيق أسلوب استهداف التضخم على الاقتصاد السوري .

توصلت الباحثة إلى أن استهداف التضخم من السياسات النقدية الناجحة في الوقت الحالي من أجل السيطرة على معدلات التضخم ، و افتقار مصرف سوريا المركزي للاستقلالية المطلوبة لاستخدام سياسة استهداف التضخم و عدم فاعلية الأدوات النقدية في الاقتصاد السوري .

5- دراسة نورا حامد أبو عصب " سياسة استهداف التضخم : هل يمكن تنفيذ هذه السياسة في الأردن" رسالة ماجستير في اقتصاد الأعمال الجامعة الأردنية 2010.

كان الهدف من هذه الدراسة هل يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الأردن حيث استخدمت الباحثة الأسلوب القياسي لدراسة مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم استعمال نموذج VAR و توصلت الدراسة إلى ضعف العلاقة الكمية بين التضخم و أدوات السياسة النقدية ، مع أن البنك المركزي مستقلا من الناحية المالية و الاقتصادية.

الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (2002) Tutar,Eser :

"Inflation Targeting In Developing Countries and ifs Applicability to the Turkish Economy"

تم في هذه الأطروحة تطبيق استهداف التضخم في تركيا ، حيث استخدم نموذج VAR و أخذ المتغيرات العرض النقدي ، و الأسعار و أدوات السياسة النقدية ، هدفت هذه الدراسة إلى وجود شروط لاستهداف التضخم في تركيا من بينها :

- استقلالية البنك المركزي ، و حل مشاكل مع الخزينة العمومية لإعطائه الحرية في الهيمنة المالية
- استقرار الأسعار

وتوصلت نتائج الدراسة أن التضخم ليس مستقرا ، و أن التوقعات التضخمية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع التضخم في تركيا ، و هذا بسبب الإعلان عن تغييرات السياسة النقدية.

2- دراسة Batini, Nicoletta; Nelson, Edward تحت عنوان :

"Optimal Horizons for Inflation Targeting"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مشكلة اختيار الأفق الأمثل لاستهداف التضخم في المملكة المتحدة ، حيث استخدم الباحث نموذج VAR و أخذ المتغيرات : المخرجات ، انحراف التضخم ، سعر الصرف ، معدل الفائدة ، و هذا حسب المعادلة التالية :

$$L_t = E_t \sum_{j=0}^{\infty} \beta^j [\lambda \pi (4^* \pi_{t+j} - 4^* \pi_{t+j}^*)^2 + \lambda_y (y_{t+j} - y_{t+j}^j)^2 + \lambda_{\Delta R} (4^* \Delta R_{t+j})^2]$$

حيث β يمثل معامل الخضم ، $4^* \pi$ التضخم التفصيلي ، π_t معدل التضخم المستهدف ، y_t لوغاريتم المخرجات ، و λ ، λ_y ، $\lambda_{\Delta R}$ تدل على أوزان .

توصلت الدراسة الى أن استهداف التضخم في الممارسة العملية يجب تصميمه بحيث يتم تحقيق الهدف على المدى المتوسط ، كما يجب على البنوك المركزية الرغبة في العمل على نحو أمثل ألا تحاول تحييدها الصدمات التضخمية على الفور ، و لكن يجب أن تستجيب تدريجيا لتلك الصدمات ...

3- دراسة JihèneBousrih تحت عنوان :

"L'adoption de la politique de ciblage de l'inflation dans les marchés émergents"

كان الهدف من هذه الأطروحة تحليل شروط استهداف التضخم في اقتصاد الدول الناشئة ، وكانت نتائج الدراسة أن اعتماد سياسة التضخم تزيد معدل النمو الاقتصادي و تخفض من تقلبات التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار.

4- دراسة Paul R Masson , Miguel A تحت عنوان :

"The Scope for inflation targeting in developing countries "

إلى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم على نطاق أوسع في الدول النامية. وخلص الباحثون إلى أن معظم هذه ، إما بسبب عدم توفر على المتطلبات الأولية اللازمة لاعتماد سياسة استهداف التضخم أو العملات التي أصبحت مصدرا أساسيا للتمويل أو بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن انخفاض معدلات التضخم كهدف أساسي أو كليهما

5- دراسة Gunnar jonsson بعنوان :

"The relative merits and implication of inflation targeting for south Africa"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المزايا و الآثار المترتبة لاستهداف سياسة التضخم في جنوب إفريقيا ، و ما إذا كان من الممكن لجنوب إفريقيا تنفيذ استهداف التضخم ، و استعمل الباحث نموذج الانحدار الذاتي VAR لدراسته التجريبية .

فتوصل على أن جنوب إفريقيا ليست مؤهلة بعد لاستهداف التضخم على الرغم من توفر المتطلبات الرئيسية ، بما في ذلك عدم وجود التزامات بأهداف الاقتصاد الكلي التي تتعارض مع انخفاض التضخم ، استقلالية البنك المركزي ، و لكن إذا قررت الانتقال إلى العمل بسياسة استهداف التضخم لابد من مراجعة إطار التنبؤ بالتضخم في البنك الاحتياطي و معالجة بعض المشكلات الفنية .

خلاصة الفصل :

إن التضخم ظاهرة تؤثر عكسياً على اقتصاديات الدول ، و الآثار السلبية التي تمارسها على أنشطتها ، فالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار و من أجل ضبط و تحديد محددات التضخم سعت السلطات الى البحث بكفاءة في معالجة الأسباب الجوهرية ، حيث أصبح استقرار الأسعار الهدف الرئيسي لها ، و لهذا تبنت عدة دول لسياسة استهداف التضخم و أدت هذه الإستراتيجية إلى تحسين أداء النظام الاقتصادي، وتحقيق معدلات منخفضة من التضخم على المدى الطويل. و لنجاح هذه السياسة لابد من توفر عدة شروط منها استقلالية البنك المركزي ، و وجود علاقة مستقرة يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية والتضخم .

الفصل الثاني: دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الجانب النظري للدراسة الى مختلف جوانب ظاهرة التضخم و التي تعاني منها دول العالم بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف و من بين هذه الأهداف استقرار العام للأسعار ، و التي تعتبر الجزائر من احدى الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خصوصا مع بداية التسعينات حيث تبنت العديد من الاصلاحات للحد من الاثار الناجمة عن هذه الاختلالات ، و لضبط التضخم و التحكم في المعدلات المستهدفة لابد من تبني سياسة استهداف التضخم التي حققت نجاحات كبيرة في العديد من الدول ، التي توفرت على الشروط الضرورية لضمان التطبيق الفعال لها ، و سنتعرف في هذا الفصل عن مدى توفر هذه الشروط في الجزائر حيث تم تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الأول : السياسة النقدية و التضخم في الجزائر

المبحث الثاني : نتائج الدراسة القياسية

المبحث الأول : السياسة النقدية و التضخم في الجزائر

1. تطور أدوات السياسة النقدية و استهداف التضخم في ظل الإصلاحات.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة اصلاحات ، و ذلك من أجل تحقيق استقرار الأسعار و يعد الهدف الرئيسي ، و لقد مرت عملية الاصلاح بعدة مراحل يمكن تقسيمها الى* :

المرحلة الأولى (1990-1994) :

في هذه الفترة حاول النظام النقدي الجزائري الانتقال من اقتصاد مركزي نحو اقتصاد السوق ، حيث قام بعدة إصلاحات أهمها ما جاء به قانون النقد و القرض الصادر في 14/04/1990 كمسار لتطور النظام المصرفي الجزائري، حيث أعاد الاعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد و القرض و حدد أفضل معالم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف أو الاستهداف الوسيطة أو أدوات تدخل البنك المركزي و كذا قيامه بإصلاحات عميقة سواء على مستوى أدائه أو مستوى تنظيمه، حيث أسس نظام نقدي وطني جديد،[†] و من أجل التوجه نحو سياسة استهداف التضخم قامت السلطات بإصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت قواعد تطبيقها منذ 1994 ، الأمر الذي سمح لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية من أجل التدخل و توجيه السياسة النقدية .

المرحلة الثانية (1995-2000) :

قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 13-94 في جوان 1994 ، حيث حدد بموجبه القواعد العامة المتعلقة بشروط المصارف المطبقة على العمليات المصرفية، و إمكانية بنك الجزائر في تحديد هامش أقصى يستوجب احترامه من قبل البنوك التجارية و المؤسسات المالية . لإضافة لتعليمات بنك الجزائر "رقم 77-55 لشهر ديسمبر 1995 ، و التي نصت على حرية تحديد معدلات الفائدة المدينة استكمالاً لتحرير أسعار الفائدة الدائنة .

و في سنة 2000 أصدر بنك الجزائر نظام يتعلق بعمليات إعادة الخصم و القروض الموجهة للبنوك و المؤسسات المالية

* عنتر بوتيارة ، عاشور بدار ، عبد الحكيم بيبصار ، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و أثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2108 مجلة جامعي المعرفة، المجلد 07 ، عدد 2021، ص 198-199-200

[†] وجدي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 171

المرحلة الثالثة (2001-2014) :

لجأ بنك الجزائر للتأثير على حجم الائتمان و توزيعه داخل الإقتصاد على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية ، وهذا بعكس المرحلة السابقة، و التي تميزت بتركيز بنك الجزائر على استخدام سعر إعادة الخصم كأداة أساسية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد، و التحكم في معدلات فائدة الإقراض و الإيداع. حيث تعددت الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية ، منها استخدام معدل الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم و نظام الأمانات و نداءات العروض .

ونظرا للنمو السريع و المستمرة خلال العقد الأول من القرن الحالي للأصول الاحتياطية من النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر بفعل ظفرت أسعار برميل، و التي أصبحت المصدر الأساسي للتوسع النقدي ، و ظهور اتساع في السيولة المصرفية، و كذلك ارتفاع الادخار المصرفي بوتيرة أسرع من وتيرة ارتفاع حجم الاستثمار ، مما أدى ببنك الجزائر خلال الفترة 2001-2014 إلى تطبيق رقابة مستمرة و متواصلة على فائض السيولة على مستوى السوق النقدي ما بين البنوك من أجل تقادي مخاطر التضخم، والسعي إلى تحقيق استقرار الأسعار ، و هذا بواسطة إدارة منسجمة و تسيير فعال لمجموعة أدوات السياسة النقدية.

المرحلة الرابعة (2015-2020) :

في هذه الفترة من سنة 2015 الى 2017 و بموجب عوامل مستقلة، كانت مبالغ إقتطاع السيولة تفوق مبالغ ضخ السيولة في ظل هذه الظروف، و بعد إعادة تفعيل لمدة محددة عمليات إعادة الخصم في أوت 2016 ، قام بنك الجزائر في مارس 2017 بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتاريخ استحقاق مختلفة ، و منذ نوفمبر 2017، أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر لتغطية حاجياتها التمويلية ، و هذا ضمن أحكام المادة 45 من الأمر المتعلق بالنقد و القرض ، و بالتالي إرتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380.6 مليار دينار جزائري. و نتيجة ذلك، قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017، و حسب تطور وضع السيولة، يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتناس فوائض السيولة المحتملة . و من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية ضمن إطار السياسة الاقتصادية للبلد، لجأ بنك الجزائر عند تنفيذ السياسة النقدية وفق التطور في مختلف الأدوات

المستخدمة و التي يمكن سردها كالتالي: "معدل المكافئة في الاحتياطي الإجباري، معدل حساب الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، معدل المستهدف.

أما الفترة من 2019 إلى 2020 اجتاح فيروس كورونا العالم بأكمله و أدى الى اختلالات في اقتصاد الدول والجزائر من بين هذه الدول حيث أدت هذه الجائحة إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% ، حيث أنه تشير التقديرات إلى أن العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل إلى 16.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020، في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطراب البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وهذا ما أدى الى الانخفاض المؤقت لأسعار النفط و تراجع حجم الصادرات و سعر الصرف ، بالإضافة الى انخفاض الاحتياطيات الدولية .*

2.1 أدوات السياسة النقدية في الجزائر † :

يتدخل بنك الجزائر في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية، وفي هذا الصدد يتم عرض هذه الأدوات الغير المباشرة ومستحدثة خلال فترة الدراسة تماشيا مع تطورات البرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

● معدل إعادة الخصم :

حيث يمكن اعتبار معدل إعادة الخصم من بين الأدوات الأساسية التي يستعملها البنوك في الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على القروض بالزيادة أو النقصان، بمعنى الحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق العمومية أو الخاصة، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم، و الجدول (03) التالي يبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ‡:

* <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>

† حفصي بونيعو ياسين ، بونسي محمد ، خريسي فاطمة الزهراء ، مسار السياسة النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 03 سنة 2021 ، ص 468-471

‡ https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الفصل الثاني دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

الوحدة : نسبة مئوية %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
DR	10.5	10.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
DR	8.5	6.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
DR	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5
السنة	2017	2018	2019	2020					
DR	3.75	3.5	3.5	3.5					

المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 24 سنة 2013 ص 19 ،
النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 40 سنة 2017 ص 17 ، النشرة الاحصائية رقم 48 سنة 2019 ص 19 .

من خلال الجدول ، يتضح أن تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر تطور ويعود هذا إلى النمو الشديد للكتلة لنقدية و رغبة البنك المركزي في تحقيق أهدافه والتخفيض من حدة التضخم حيث ارتفع من 10.5% سنة 1996 إلى 11.5% سنة 1991 وبقى ثابت إلى غاية 1994 ليصل إلى 15%. كما عرف انخفاض من 2001 ويعود هذا إلى انخفاض إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر. وبعدها شهد معدل إعادة الخصم استقرار عند معدل 4% بداية من سنة 2004 إلى غاية 2017 وهذا بسبب ظهور فائض في السيولة وتوسع الكتلة النقدية (انتهاج السياسة التوسعية).

أما من 2017 إلى غاية 2020 انخفض معدل إعادة الخصم بنسبه 3.5% وهذا راجع إلى النقل في السيولة ، ومن أجل إعادة تمويل النظام المصرفي.

الاحتياطات الإجبارية:

الاحتياطات الإجبارية عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية، تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر. نظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية، و هذا ما نص عليه القانون رقم 04-02 المؤرخ في 12-03-2004، والذي حدد من خلاله:

الفصل الثاني دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

✚ إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الإلزامي (المادة 02) من النظام 04/02 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي القانوني.

✚ أن لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0% (المادة 05) من النظام 04/02 المتعلق بشروط الحد الأدنى للاحتياطي القانوني.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 1994-2020:

والجدول رقم (04): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة الاحتياطي الإلزامي	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25	2.5	3	4.25
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الاحتياطي الإلزامي	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الاحتياطي الإلزامي	11	12	12	12	8	8	8	12	8

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من *

** مقال تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، فتحية بن علي ، صالح تومي ، سنة 2020 ، ص56 ،

مجلة مسار السياسة النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، حفصي بونبعو ياسين ، بونسي محمد ، خريسي فاطمة الزهراء ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 03 سنة 2021 ، ص 470

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الإجمالي بقي مستقرا عند 2.5% من سنة 1994 إلى غاية 1997، ليرتفع إلى 6.25% خلال 1998-2000 و انخفض بعد ذلك إلى 3% سنة 2001، و ليرتفع من جديد حيث بلغت نسبته 6.5% سنة 2007 وهذا عائد إلى وجود فائض في السيولة وارتفاع الودائع المودعة للاحتياطي الإجمالي.

وفي سنة 2008 ارتفعت نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى 8% حيث واصل الارتفاع إلى أن بلغ 12% و بقيت هذه النسبة ثابتة لمدة ثلاث سنوات وهذا يدل على أن البنك المركزي يتحكم في سيولة المصارف بهدف محاربة التضخم.

في سنة 2016 تم خفضه إلى نسبة 8% وبقى مستقر ثلاث سنوات مع هبوط حجم احتياطات، ثم ارتفع إلى 12% لأجل معالجة نقص السيولة بسبب تراجع أسعار البترول ، وفي سنة 2020 انخفض إلى 8%.

• عمليات السوق المفتوحة:

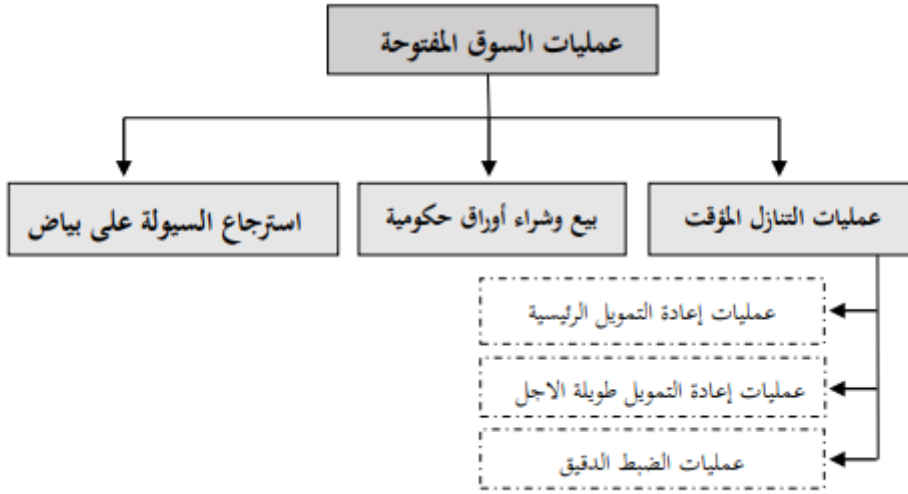
تسمح هذه الأداة لبنك الجزائر بتدخل في السوق النقدية ببيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، حيث تجرى عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل فائدة (ثابت - متغير) (حسب النظام 09/02 المؤرخ في 26 ماي 2009)، وتنقسم هذه الأداة إلى ثلاث فئات :

(1) العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع أوراق عمومية)

(2) استرجاع السيولة : حيث انه في سنة 2016 تواصل تراجع السيولة المصرفية، مما سمح لبنك الجزائر بالرجوع إلى تفعيل آلية إعادة التمويل للمصارف بعدما كانت السوق النقدية دون نشاط إلى ذلك الحين، بمعنى شهدت هذه السنة تغيرا جذريا في إدارة السياسة النقدية، مما سمح بتحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

(3) عمليات التنازل المؤقت.

الشكل رقم (6): عمليات السوق المفتوح



المصدر : سارة قاسم ، عبد الله محمد أحمد اباد المؤتمر الدولي للنظام الاقتصادي الاسلامي ، سنة 2021 ، ص 494

1.3. التضخم في الجزائر جلال (1990-2020) :

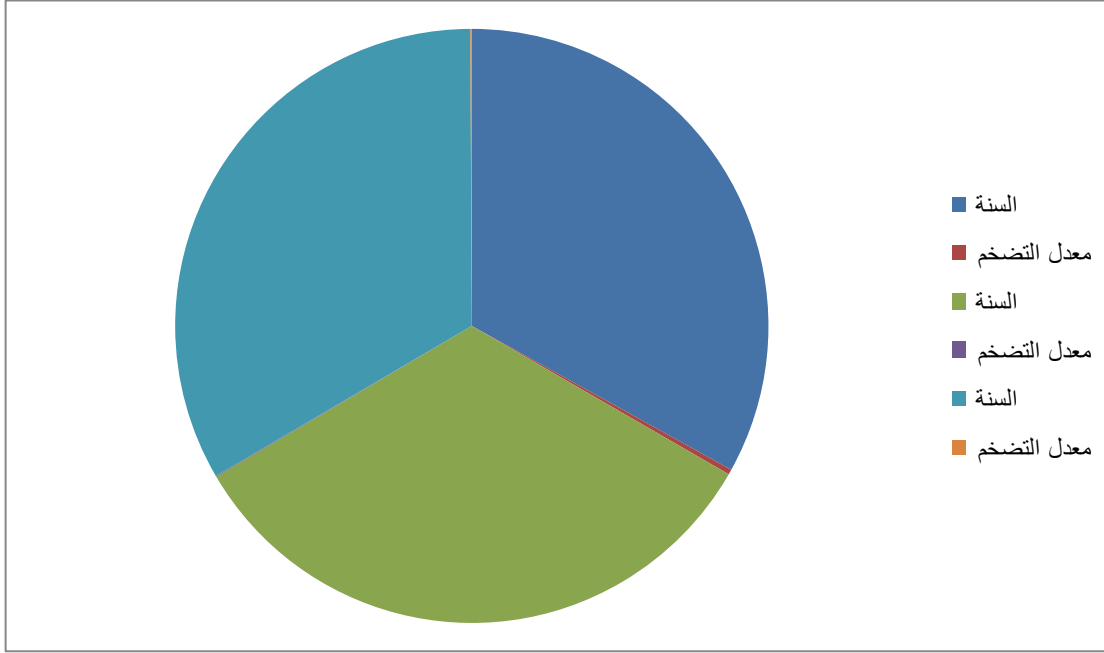
اعتبروا تضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفه عامة واقتصاد الجزائري بصفة خاصة وذلك يرجع عدة أسباب منها أسباب داخليه وأخرى خارجية وفي الجدول 7 التالي يوضح أن معدلات التضخم الجزائر خلال الفترة 1990-2020 :

الفصل الثاني دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

الوحدة %

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
5	5.7	18.7	29.8	29	20.5	31.7	25.9	16.7	معدل التضخم
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
3.67	2.30	1.38	3.96	4.25	1.43	4.2	0.3	2.6	معدل التضخم
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
6.39	4.78	2.91	3.25	8.89	4.52	3.90	5.74	4.85	معدل التضخم
					2020	2019	2018	2017	السنة
					2.4	1.95	4.27	5.59	معدل التضخم

الشكل رقم (7): معدلات التضخم الجزائري خلال الفترة 1990-2020



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية <https://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال الجدول والشكل يتبين أن معدل التضخم في الجزائر عرفه عدة مراحل فقد شهدت الفترة ما بين 1990-1995 ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ معدل التضخم سنة 1992 نسبة 31,7 % وسنة 1995 معدل 29,8% وهذا راجع إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة نتيجة تخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام صرف المرن. أما في الفترة من 1996-1999 تراجع معدل حيث سجل 18,7% سنة 1996 ، ولاحظنا انخفاض متواصل حيث بلغ 5% سنة 1998 و 2,6 في 1999, وهذا بسبب استقرار الأسعار وانتهاج الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي.

ففي سنة 2000 سجل النمو قارب الصفر ، وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، ويعود هذا الاستقرار للأسعار إلى تحكم الدولة في الكتلة النقدية واستقرار فعل الصرف الدينار. في سنة 2001 شهد نموا كبيرا بلغ 4,1% ويعود هذا الارتفاع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع حجم الكتلة النقدية مقارنة بسنة 2000 ، انخفض بعدها إلى 1,43% سنة 2002 بفعل تراجع ارتفاع الأسعار. وبلغ 4,25% و 3,9% منه سنة 2003 و 2004 على التوالي بسبب زيادة نفقات الدولة.

خلال الفترة 2005-2008 عرف المعدل ارتفاع من 1.4% سنة 2005 إلى 4.85% سنة 2008 وهذا يرجع إلى ارتفاع أسعار منتجات المستوردة، وظل معدل التدخل مرتفعا سنة 2009 بلغت نسبته 5.84% نتيجة الأزمة المالية العالمية.

عاد معدل التضخم للانخفاض سنة 2010 مسجلا 3.9 بسبب تراجع معدل النمو في أسعار المواد الفلاحة المستوردة شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال سنتي 2011 و2012 بنسبة 4.52% و8.59% نتيجة الزيادة الكبيرة في الأجور دون مقابل إنتاجي لتتخفص قليلا في باقي السنوات حيث بلغ معدل التضخم سنة 2020 نسبة 2.4%.

2.2 مدخل الى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع :

يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع أحد أساليب النمذجة الديناميكية المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة.

1.2.2 تعريف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL :

تمت قديم نموذج ARDL لأول مرة من طرف Pesaran Shine سنة 1999 ثم طورها Pesaran وآخرون سنة 2001، وهو نموذج انحدار ديناميكي ينطوي على وجود فترات تباطؤ زمني ، الأمر الذي يمكن من خلاله قياس العلاقات في كل من الأجل الطويل و القصير ، يتميز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع بعدة مزايا، حيث يمكن تطبيق نموذج ARDL بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة الدرجة الأولى، الدرجة صفر أو متكاملة جزئيا. و بينما تكون نماذج التكامل المشترك حساسة لحجم العينة، فإن اختبار ARDL مناسب حتى إن كان حجم العينة صغير. كما توفر تقنيات ARDL عامة تقديرات غير متحيزة للنموذج الأمد و إحصائية t حتى عندما تكون بعض المؤشرات الرجعية داخلية.

2.2.2 خصائص منهجية ARDL و شروط تطبيقها :

(أ) خصائص نموذج ARDL* :

✚ لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى قد تكون مستقرة عند المستوى الأول ، الشرط الوحيد أن تكون مستقرة عند المستوى الثاني.

✚ يقدم أفضل النتائج في المدى الطويل .

✚ يمكن نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل ، حيث من خلال هذه المنهجية يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير في نفس المعادلة.

✚ يقدم نموذج ARDL تقدير غير متميز وذو كفاءة، و الاستعمال الأكثر ملائمة هو أنه يستند على إطار المعادلة الواحدة .

✚ تسمح منهجية ARDL بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك.

(ب) شروط تطبيق ARDL[†]:

لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ARDL لابد من توفر شروط معينة منها :

✚ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وان يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى $I(0)$ أو

عند الفرق الأول $I(1)$ أو خليط بينها. لا يفترض أن تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني $I(2)$.

✚ حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة ، لأن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

✚ ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

✚ استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه . واعتماد القيمة

الأقل في تحديد النموذج الملائم.

* سارة بوسيس ، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم

الاقتصادية ، جامعة البويرة ، سنة 2021 ، ص 251

[†]<https://www.researchgate.net/publication/341981066>

✚ إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة.

3.2.2 خطوات تطبيق منهجية ARDL :

لاستخدام منهجية ARDL يجب اتباع عدة مراحل منها * :

المرحلة الأولى : دراسة الاستقرارية :

كما ذكرنا سابقا أن منهجية ARDL تستعمل دون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى ، لذا يجب التحقق من أن كل متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو مزيج بينهما وليس أي منها متكامل من الدرجة الثانية (2).

المرحلة الثانية : إجراء اختبار الحدود (اختيار التكامل المشترك) :

يتم إختبار التكامل المشترك وذلك باستعمالنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بافتراض وجود ثلاث متغيرات في النموذج متغير تابع (y) واثنين مستقلين (X1 و X2) ومع تحقق خاصية التكامل المشترك بينهما، فإن نموذج تصحيح الخطأ التقليدي (UECM) يعطى بالعلاقة الآتية:

$$\Delta(y)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta(y)_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_1} \theta_j \Delta(x_1)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q_2} \vartheta_j \Delta(x_2)_{t-j} + \omega ECT_{t-1} + \varepsilon_i \dots \dots \dots (II)$$

حيث UECT هو حد تصحيح الخطأ و الذي يمثل بواقي طريقة المربعات الصغرى عند تقدير نموذج العلاقة في المدى الطويل المبينة في العلاقة رقم (II):

$$(y)_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + vt \dots \dots \dots (II)$$

وبذلك فإن حد تصحيح الخطأ يعطى وفق العلاقة الآتية :

* الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، سنة 2018 ص 271-274

$$ECT_{t-1} = (y)_{t-1} - (a_0 + a_1x_{1t-1} + a_2x_{2t-1})$$

$$ECT_{t-1} = (y)_{t-1} - a_0 - a_1x_{1t-1} - a_2x_{2t-1} \dots \dots \dots$$

و بعد ذلك التحقق من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات ثم إجراء اختبارات الحدود (Bounds Test) عن طريق اختبار الفرضيتين الآتيتين:

فرضية العدم (H0): عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (لا توجد علاقة طويلة الأجل)

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك (توجد علاقة طويلة لأجل)

وللاختبار بين الفرضيتين تتم مقارنة قيمة فيشر الحسابية مع القيمتين الحرجتين الدنيا و العليا اللتين استخرجهما Pesaran et al، حيث تفترض القيمة الحرجة الدنيا (The lowercritical value) أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى (0) 1، في حين تفترض القيمة الحرجة العليا (the uppercritical value) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) 1، ومن هذا المنطلق إذا تجاوزت قيمة احصائية فيشر الحسابية القيمة الحرجة العليا فإنه يمكن رفض الفرض الصفري أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين إذا كانت قيمة فيشر الحسابية أقل القيمة الحرجة الدنيا فإن ذلك يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت القيمة المحسوبة بين القيمتين الحرجتين فإن الاختبار يكون غير حاسم.

المرحلة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

يتم استخلاص مواصفات نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) ECM
المرحلة الرابعة تشخيص صحة وثبات النموذج: من خلال:

- إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test
- واختبار عدم ثبات التباين باستعمال Heteroskedasticity Test : Breusch–PaganGodfrey
- واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستعمال Jarque–Bera Test .

بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ .

3.2.2. مزايا نموذج ARDL :

- (1) لا يستلزم اختبار ARDL أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ أو من الرتبة الأولى $I(1)$ ، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ فقط .
- (2) إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- (3) إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية
- (4) إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، و السماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي $I(0)$ و $I(1)$ أو مزيج بينهما
- (5) إن استخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
- (6) إن نموذج ARDL عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من من نموذج الإطار العام .
- (7) إن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل
- (8) من خلال نموذج ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدّ معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدر لطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة القياسية

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خصائص السلاسل الزمنية وذلك من خلال اختبارات ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) -Phillips Perron والجدول رقم (06) و (07) توضح نتائج الاختبار:
الشكل رقم (06) : اختبار جذر الوحدة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

<u>AtLevel</u>						
		INF	PIB	M2	DEPR	TCR
With Constant	t-Statistic	-1.9403	-3.1598	4.1757	-1.6498	0.3550
	Prob.	0.3112	0.0301	1.0000	0.4484	0.9784
		n0	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3261	-3.0945	-0.3428	-1.9833	-1.8713
	Prob.	0.4109	0.1214	0.9865	0.5924	0.6506
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3980	-1.9797	5.7328	-1.1067	2.3789
	Prob.	0.1483	0.0468	1.0000	0.2390	0.9950
		n0	**	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(INF)	d(PIB)	d(M2)	d(DEPR)	d(TCR)
With Constant	t-Statistic	-5.7668	-7.6553	-3.9229	-6.8766	-4.2517
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0044	0.0000	0.0018
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6767	-7.7004	-6.1844	-6.8681	-4.3092
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0078
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8227	-7.7305	-2.1150	-6.9676	-3.2995
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0346	0.0000	0.0016
		***	***	**	***	***

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

الفصل الثاني دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

تشير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية المتحصل عليها في الجدول اعلاه ان متغير (PIB) هو الوحيد الذي استقر في المستوى $I(0)$ مع ثابت وبذون اتجاه وبقية المتغيرات ($M2, DEPR, TCR, INF$) فلم تستقر الى بعد اخذ الفروق الاولى $I(1)$ مع قاطع, مع قاطع واتجاه وبذون ثابت واتجاه).

الجدول رقم (07) : اختبار جذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

AtLevel		INF	PIB	M2	DEPR	TCR
With Constant	t-Statistic	-1.8199	-2.9810	-1.9836	-1.6752	0.7200
	Prob.	0.3658	0.0453	0.2923	0.4358	0.9912
		n0	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1930	-2.9051	-2.7117	-2.0214	-4.9895
	Prob.	0.4804	0.1718	0.2385	0.5722	0.0016
		n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3980	-1.6388	-2.0890	-1.1537	1.9124
	Prob.	0.1483	0.0949	0.0369	0.2224	0.9851
		n0	*	**	n0	n0
At First Difference		d(INF)	d(PIB)	d(M2)	d(DEPR)	d(TCR)
With Constant	t-Statistic	-5.7714	-7.6553	-0.6810	-6.8766	-4.2617
	Prob.	0.0000	0.0000	0.8383	0.0000	0.0017
		***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6827	-5.8170	-2.3445	-6.8657	-4.3099
	Prob.	0.0002	0.0001	0.3997	0.0000	0.0078
		***	***	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8267	-7.7305	-0.4604	-6.9676	-3.3409
	Prob.	0.0000	0.0000	0.5078	0.0000	0.0014
		***	***	n0	***	***

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

تدل نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية المتحصل عليها في الجدول رقم (07) ان متغير النمو الاقتصادي مستقر عند المستوى (مع اتجاه وبذون قاطع واتجاه), ومتغير العرض النقدي هو ايضا مستقر عند المستوى بدون قاطع واتجاه. غير انه عند أخذ الفروق الاولى استقرت جميع المتغيرات. بعد اجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وعلا اساس النتائج المتحصل عليها لاختبارات كل من ديكي-فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller و فيليبس -

بيرون (PP) Phillips-Perron والتي كان مفادها ان متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند المستوى و الفرق الأول.

أصبح لزاما استخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL), بالنظر الى انها المنهجية المناسبة لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وهذا بناء على دراسة Pesaran & Shin, 2001.

2- نموذج الدراسة:

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية التي تناولت سياسة استهداف التضخم ومختلف الادبيات الاقتصادية التي تناولت موضع دراستنا، تم كتابة الصيغة الرياضية للنموذج في شكل دالة كالآتي:

$$INF = f(PIB, M2, DEPR, TCR)$$

والمتغيرات التي تم تضمينها في نموذج دراستنا تتمثل في: معدل التضخم (INF)، نمو الناتج الإجمالي الحقيقي (PIB) العرض النقدي بمعناه الواسع (M2)، سعر الصرف الرسمي (TCR) وسعر الفائدة على الودائع (DEPR) و البيانات عبارة عن بيانات سنوية من 1980 إلى 2020 تم الحصول على بيانات المتغيرات من: موقع البنك الدولي ، الدواير الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر.

3- تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

• تحديد فترات الإبطاء المثلى:

قبل تقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل وفق منهجية ARDL بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة يقتضي معرفة فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات والتي تحقق أفضل معايير اختيار النموذج (. LR , FPE , AIC , SC , HQ) والجدول رقم (08) يبين النتائج المتحصل عليها :

الجدول رقم (08): اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1637.204	NA	2.37e+31	86.43177	86.64724	86.50843
1	-1432.295	345.1089	1.85e+27	76.96291	78.25574*	77.42289*
2	-1405.319	38.33503*	1.79e+27*	76.85888*	79.22907	77.70218
3	-1392.275	15.10339	4.09e+27	77.48815	80.93570	78.71477

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

تشير النتائج أعلاه الى أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة حسب معيار SC و HQ و فترتين حسب معيار LR , FPE و AIC, حيث تم اختيار فترتي ابطاء مثلى وهذا حسب معيار AIC .

• منهج إختبار الحدود **Bounds Testing Approach** :

إن الهدف وراء استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (التفسيرية) الداخلة في نموذج الدراسة بواسطة اختبار إحصاء (F) وهذا حسب اقتراح Pesaran & Shin, 2001.

الجدول رقم (09) : اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.461969	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

يظهر الجدول رقم (09) أن القيمة المحسوبة لـ F والتي تساوي (6.461969) تقع خارج الحدود العليا للقيمة الحرجة التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعني أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع و الذي هو التضخم، و النمو الاقتصادي، العرض النقدي، سعر الصرف ومعدل الفائدة على الودائع كمتغيرات تفسيرية (مستقلة).

الفصل الثاني دراسة قياسية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

• تقدير معلمات الأجل الطويل:

بعد التأكد من تواجد علاقة توازنية بعيدة المدى الأجل وفق منهج اختبار الحدود، ينبغي معرفة معاملات الأجل الطويل للنموذج المقادر، وهو ما تظهر نتائج الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10): ARDL Long Run Form

Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.239278	0.309618	-0.772815	0.4453
M2	9.68E-13	3.05E-13	3.175844	0.0033
DEPR	1.617928	0.210469	7.687268	0.0000
TCR	-0.161750	0.040210	-4.022586	0.0003
C	5.138931	2.094071	2.454038	0.0198

EC = INF - (-0.2393*PIB + 0.0000*M2 + 1.6179*DEPR - 0.1618*TCR + 5.1389)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

من خلال الجدول رقم (10) نجد أن مقدرات الأجل الطويل لمعاملات النمو الاقتصادي لم تكن معنوية غير أن باقي المعلمات كانت مقدرات الاجل الطويل كلها معنوية ، وأفرزت النتائج ايضا على جود علاقة موجبة بين العرض النقدي بمفهومه الواسع والتضخم بمعنى ان كل زيادة في العرض النقدي بمقدار 01% سوف تؤدي الى ارتفاع في مستوى التضخم بمقدار 9.6، وهو امر يتسق مع وجهة نظر المدرسة النقدية التي تشير الى أن التضخم يتصاعد مع نمو الكتلة نقدية ، نفس الأمر بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع أظهرت النتائج على وجد علاقة طردية مع التضخم بحيث ان كل زيادة في معدل الفائدة على الودائع بمقدار نقطة واحدة سف يؤدي الى زيادة في مستوى التضخم بمقدار 16.1% وهي نتيجة تتوافق مع النتائج المتحصل اليها في مجموعة من الدراسات مثل دراسة (Darrat ;1985). اما بالنسبة لمتغير سعر الصرف فالنتائج اظهرت على سلبية العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والتضخم، حيث ان كل زيادة في معدل سعر الصرف بمقدار 01 سوف يؤدي الى اخفاض مستوى التضخم بمقدار 1.6%.

• تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل قصير:

إن خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في منهجية ARDL هي تمثيل العلاقة بي المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجل القصير.

الجدول رقم (11) : نموذج تصحيح الخطأ ECM

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.602570	0.134635	4.475571	0.0001
CointEq(-1)*	-0.827768	0.123630	-6.695514	0.0000
R-squared	0.548237	Meandependent var		-0.313839
Adjusted R-squared	0.536028	S.D. dependent var		4.859305
S.E. of regression	3.309941	Akaike info criterion		5.281658
Sumsquaredresid	405.3613	Schwarz criterion		5.366969
Log likelihood	-100.9923	Hannan-Quinn criter.		5.312267
Durbin-Watson stat	1.866107			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS.10

تؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM المبنية في الجدول رقم (11) على تحقق علاقة التكامل المشترك المتحصل عليها أنفا، فمن خلال معطيات التأثير المباشر (الأجل القصير) نجد ان معامل تصحيح الخطأ (معامل التعديل) سالب (0.82) ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 01%

،ويمكن تأويل قيمة المعامل على أنها معدل التعديل أو سرعة العودة إلى التوازن (إلى العلاقة الطويلة الأجل) بعد الانحراف القصير الأجل، أي ما يعني أن 82% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها بالتقريب خلال سنة ونصف .

• الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في القياس والتحميل و خلوه من المشاكل القياسية يتحتم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

✚ اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM Test):

تشيرا نتائج الجدول رقم (12) الى أن قيمة F بلغت قيمتها 0.056675 بقيمة احتمالية 0.9450 أكبر من مستوى معنوية 5 % ، مما يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول رقم (12) : اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.056675	Prob. F(2,30)	0.9450
Obs*R-squared	0.146799	Prob. Chi-Square(2)	0.9292

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) :

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (13) أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت قيمتها 0.368600 بقيمة احتمالية 0547 أكبر من مستوى الدلالة 5 % بالتالي عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الجدول رقم (13): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.368600	Prob. F(1,36)	0.5476
Obs*R-squared	0.385134	Prob. Chi-Square(1)	0.5349

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB):

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (14) امكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعيا في النموذج المقدر بحيث بلغت قيمة (JB) 0.879513 بقيمة احتمالية بلغت 0.644193.

الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)

Test de normalité			
Jarque-Bera	0.879513	Probability	0.644193

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (RESEST-Ramsey):

الجدول رقم (14): اختبار RESEST-Ramsey

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.653782	30	0.5182
F-statistic	0.427431	(1, 30)	0.5182

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برمجية EViews.10

يتضح من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (14) نستنتج صحة الشكل الدالي

المستخدم في النموذج.

• اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM and CUSUMSQ Test:

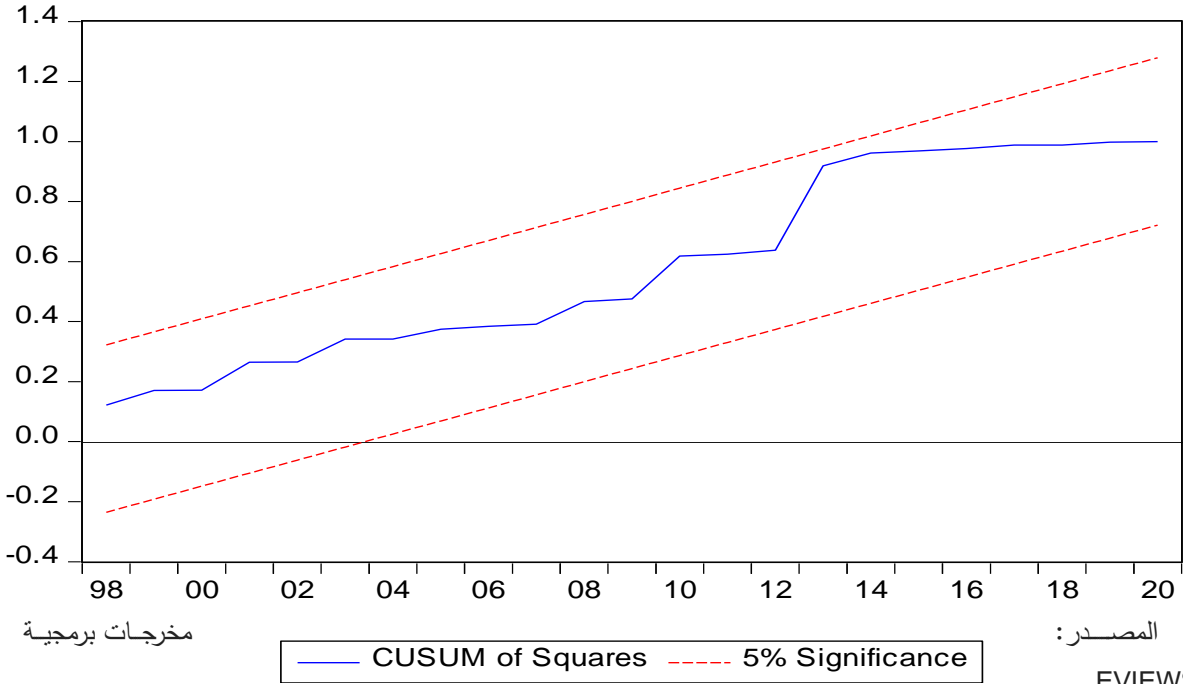
نهدف من خلال إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات

المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار وانساجام

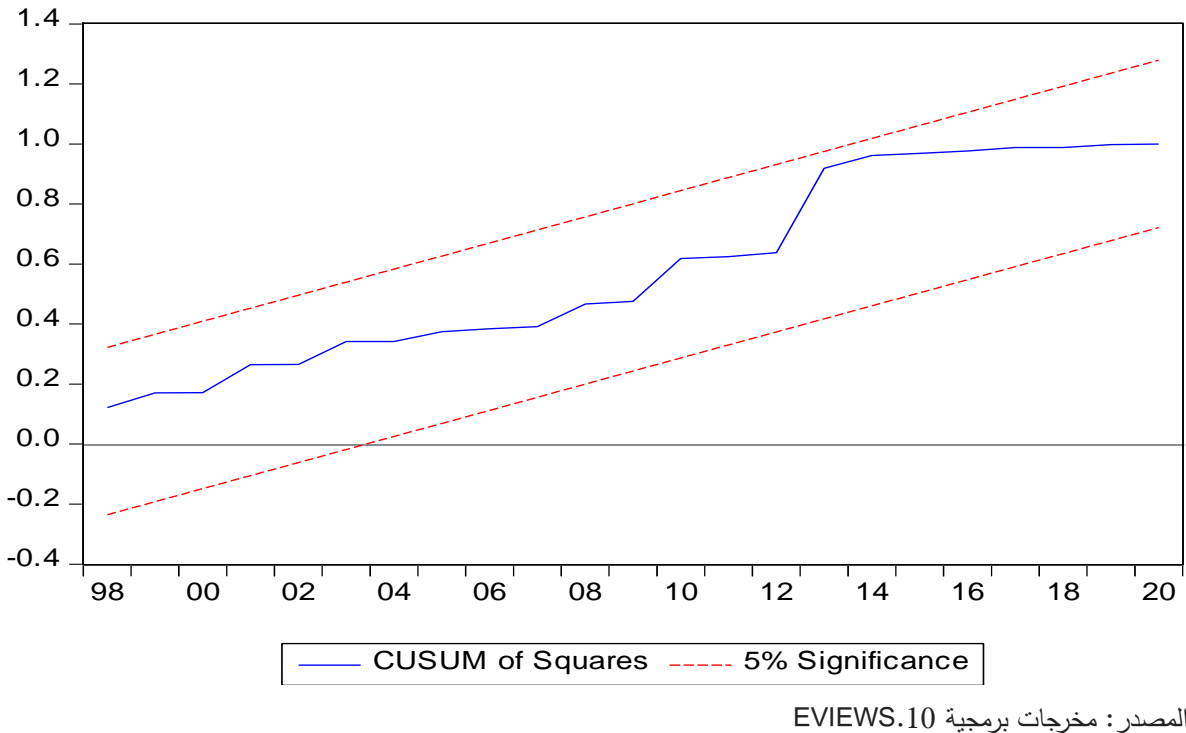
معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير و لبلوغ ذلك تم استخدام اختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوَد CUSUM
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوَد CUSUMSQ

الشكل رقم (08): التمثيل البياني CUSUM



الشكل رقم (09): التمثيل البياني CUSUMSQ



ومن خلال التمثيل البياني الظاهر في الشكل رقم (08) والشكل رقم (09) نجد أن معلمات النموذج مستقرة بالنظر إلى أن المنحى يقع داخل الحدود الحرجة وبين الخطين الحرجين. ويتم تطبيق نفع الإجراء لتنفيذ، وبالتالي نستخلص أن هناك استقرار وانسجام في نتائج الأجلين الطويل و القصير لنموذج الدراسة.

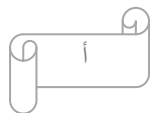
خلاصة:

من خلال هذا الفصل حولنا قياس العلاقة بين التضخم كمتغير تابع والنمو الاقتصادي العرض النقدي بمفهومه الواسع سعر الصرف الرسمي ومعدل الفائدة على الودائع كمتغيرات مستقلة (تفسيرية) من أجل بلوغ هدف الدراسة.

حيث بعد دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تضمها النموذج وجدنا ان المنهجية المناسبة لدراستنا هي استخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) حيث استخلصنا ما يلي:

- وجود علاقة موجبة بين العرض النقدي سعر الصرف الرسمي ومعدل الفائدة على الودائع والتضخم خلال الفترة (1980-2020).
- عدم معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الخاتمة



ان موضوع التضخم وما مدى فعالية السياسة النقدية في المحافظة على استقرار هو من بين المواضيع التي لم يتوقف الاهتمام بها عند الباحثين الاقتصاديين وحدهم بل أصبح من المواضيع التي تجلب اهتمام حتى الساسة وصانعي القرار في الحكومات سواء كانت دول نامية أو متقدمة، حيث أنه من خلال اتمام هذا العمل بتوفيق من الله عز وجل والتي ناقشت سياسة استهداف التضخم في الجزائر ، كان الهدف من وراء انجاز هذا العمل هو تحقيق الرغبة في الحصول على شهادة الماستر والإسهام ولو بجزء بسيط في إثراء المؤلفات الجامعية المتعلقة بمسألة التضخم في الجزائر وسبل معالجتها.

ولأجل بلوغ الهدف المنشود تم معالجة موضع الدراسة بتقسيمها الى فصلين، الفصل الأول نظري شملوا كل ما له علاقة بالتضخم من المفهوم الى سياسة استهداف التضخم و الدراسات التجريبية التي ناولت موضوع سياسة استهداف التضخم، وبعد عملية الاستقراء والتحليل لمختلفا ما ورد في العديد من الكتابات والمؤلفات، اتضح لنا مايلي:

يعتبر التضخم من بين المشاكل التي عانت منها معظم الدول ، وذلك لكونه يعد عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد ينشأ التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي السلع و الخدمات ، أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ، ويترتب عنه عدم وجود استقرار في الأسعار نتيجة إفراط البنك المركزي في خلق الكتلة النقدية دون زيادة في الإنتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار .

ان استقرار الاسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية و تسعى الى تحقيقه حيث لجأت معظم الدول التي عانت من التضخم إلى مؤسسات نقدية لإجراء إصلاحات نقدية للحد من ارتفاع الأسعار ومن بين هذه الدول الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات على المستوى النقدي ومن أهم هذه الإصلاحات صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990

اتبعت السياسة النقدية إجراءات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك من خلال مجموعه من الأدوات سواء كانت كمية او كيفية، وهذا بالرغم من أن فاعليتها تقاس بمدى استهدافها لأدنى معدلات منخفضة للتضخم وذلك بتطبيق كل الشروط الواجب توفرها والمتطلبات للتضخم من بينها إعطاء استقلالية للبنك المركزي ومدى التزامه بالشفافية ، ومن هنا يمكن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، وهو الأمر الذي أدى بالبنك المركزي للبحث عن تقنية جديدة لمواجهة هذا المشكل والتحكم فيه ، وهذا ما يعرف سياسة استهداف التضخم .

تعتبر سياسة استهداف التضخم بديلا حديثا لإدارة السياسة النقدية حيث تساهم في تخفيض معدلات التضخم وذلك بتوفر مجموعة من الشروط والمتطلبات لحماية الاقتصاد ضغوط تضخمية و استقرار الأسعار وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أما بالنسبة الى الفصل الثاني من العمل فكان يختص بالجانب التطبيقي لها حيث ومن اجل تحقيق المبتغى من هذا العمل كان لابد من الإجابة على التساؤل الرئيسي فيها عبر النظر اختبار الفرضيات المقترحة، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) والنتائج كانت كالآتي :

- وجود عالقة توازنه وطويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية (العرض النقدي معدل الفائدة سعر الصرف الرسمي) والتضخم خلال فترة الدراسة.

- عدم معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

- إن التحديات التي تواجه بنك الجزائر خاصة في هذه المرحلة هو التأثير الغير فعال بالشكل المطلوب لأدوات السياسة النقدية على التضخم، مما يفقد السياسة النقدية مصداقيتها في تحقيق أهدافها، كما أن عدم تطور الأسواق المالية والنقدية وعدم كفاءة النظام المصرفي له تأثير سلبي على معدل التضخم المستهدف.

- التوصيات:

بختام الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات، التي تساهم في تحسين متطلبات استهداف التضخم ومدى

توفر شروط تطبيقها:

- مواكبة الجهاز المصرفي للتطورات العالمية والظروف المتقلبة التي يشهدها العالم

- من أجل سياسة استهداف التضخم أكثر فعالية يستلزم ان تكون للبنك المركزي استقلالية تامة كما يجب تعزيز الشفافية من خلال تكثيف إصدار منشورات وتقارير دورية تمكنه من التواصل الجيد مع الجمهور مما يعطي دعم كبير لسياساته ويعزز مصداقيتها وفعاليتها.

- العمل على وضع اصلاحات تساهم في ان تكون هناك أسواق مالية ونقدية كوفئة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. احمد أبو الفتوح :نظرية النقود والبنوك،مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى ، الإسكندرية 1998،
2. أحمد حسين الرفاعي ، خالد واصف الوزاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثامنة ، عمان الأردن 2006
3. أحمد محمد أحمد أبوطه ،التضخم النقدي أسبابه و أثره على الفرد و المجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين،الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، 2012
4. إسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ،الطبعة الأولى ، 2012
5. إسماعيل محمود هاشم ،النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1996
6. أعادحمودالقيسي :المالية العامة و التشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الثالثة ، 2000
7. اياد عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، عمان الأردن ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014
8. إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، درا النشر المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2006
9. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل ، لبنان ، 2006
10. حسن محمد القاضي ، الادارة المالية العامة ،الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2014 الأردن
11. زكريا مهران ، موجز النقود و السياسة النقدية ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، الطبعة الأولى 2015
12. زكريان مهران، التاريخ يفسر التضخم و النقل ،مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2012
13. سعد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ،النقود و البنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016
14. سعود جايد مشكور العامري ، محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، دار زهران ، عمان ، 2014

15. طاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 2013
16. عبد الصمد سعيود ،الاقتصاد النقدي و الأسواق المالية ، الابتكار للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2018
17. عبد المطلب حميد ، السياسات النقدية و استقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2013
18. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي ، النقود و المعارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،2004
19. عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي ، الأردن ، 1999
20. علي خالفي ، المدخل الى علم الاقتصاد ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009،
21. غازي حسين عناية ،التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
22. مجد عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ،الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة و النشر ، مصر، 2002
23. مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الغوالي، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعية ، بيروت ، 1999
24. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1990
25. مجيد خليل حسين ،عبد الغفور إبراهيم أحمد ،مبادئ علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008
26. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى ،دارالنهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت ،2002
27. محمود الوادي ، الأساس في علم الاقتصاد ، الأردن ، عمان ،الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر و التوزيع 2007
28. محمود يونس، عبدالنعيم مبارك ،مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2002
29. وضاح نجيب رجب ،التضخم و الكساد : الأسباب و الحلول و فق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الأولى

المذكرات :

1. أحمد فتحي عبد الوهاب ، محمد نصر ، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر ، كلية التجارة ، جامعة ديماط
2. أحمد محمد صلاح الجلال ، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006
3. بوشويشة فاطيمة ، دلاس زهرة ، السياسة النقدية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سعيدة ، 2015/2016
4. حدادي عبد اللطيف ، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، 2017
5. حميد عزري ، أثر النفقات العامة على التضخم ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2020
6. دبات أمينة ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس ، 2020/2021
7. سارة بوسيس ، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، سنة 2021
8. سيدهم عبد الرحيم ، لطرش ابتسام ، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قالمة ، 2020
9. شعبان أيوب عبد القدوس ، سعيود صالح الدين ، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة مسيلة ، الجزائر 2013
10. طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، شلف ، 2003
11. طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف - النمو الاقتصادي) الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009
12. علي جيش ، محاضرات في السياسات النقدية و المالية و مسائل الاستثمار ، جامعة البويرة
13. كمال بن يخلف ، معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2016،

14. ليلي على القشاط، قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة 1994-2012 ، ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان ، 2015
15. ميس توفيق مسلم ، "استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و امكانية تطبيقه فيسوريا" ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا
16. ناجي التوني ، استهداف التضخم و السياسة النقدية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط و الاحصاء ، الكويت ، دون سنة
17. نورا حامد أبو عصب " سياسة استهدف التضخم : هل يمكن تنفيذ هذه السياسة في الأردن" رسالة ماجستير في اقتصاد الأعمال الجامعة الأردنية 2010
18. الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر مند 1993، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، سنة 2018
19. يوسف كريمة ، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية ، مذكرة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2016-2017

المجلات و المقالات :

1. بطاهر بختة ، عرقوب علي ، رؤية واضحة لسياسة استهداف التضخم من خلال تجارب بعضالدول ، الملتقى الدولي العاشر ، جامعة شلف ، ليوم 17-18 نوفمبر 2015
2. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة المالية و النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006
3. بندر رجاء عزيز ، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بدون سنة نشر
4. توفيق عباس عبد عون ، صفاء عبد الجبار علي ،تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة ، مجلة كرباء العلمية -مجلة التاسع ، العدد الثاني ، العراق 2011
5. جميلة وجدي ، برودي نعيمة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم ، دراسة قياسية حالة البرازيل خلال الفترة (1990-2015) ، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية و القانون ، المجلد 05 ، العدد 10 ، سنة 2019

6. حفصي بونبعو ياسين ، يونسى محمد ، خريسي فاطمة الزهراء ،مسار السياسة النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 03 سنة 2021
7. رانيا المنعم الشاط ، السياسة النقدية و المجال لتبني اطار استهدف التضخم ، مجلة بنوك و أعمال ، المعهد المصري المصرفي ، العدد الأول ، القاهرة ، 2012
8. شادلي نوردين ، ضيف أحمد ، سياسة استهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة البويرة ، 2020
9. شوقي جباري ،حمزة العوادي ،سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل و تشيلي و تركيا،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد السادس،2014
10. طيبة عبد العزيز، مريم محمد ، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر
11. عنتر بوتيارة ، عاشور بدار ، عبد الحكيم ببيصار ، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و أثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2108 مجلة جماميع المعرفة ،المجلد 07 ،عدد 01،2021
12. عولمي بسمة ،شوقي جباري ،فعالية استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية ،مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06 ،الجزائر،جوان،2014
13. وجدي جميلة ، السياسة النقدية و استهداف التضخم ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990-2014 ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1. Gunnar Jonsson, (August 1999), « The Relative Merits and Implications, of Inflation Targeting for SouthAfrica
2. JihèneBousrih. L'adoption de la politique de ciblage de l'inflation dans les marchés émergents : apport théorique et validation empirique. Economies et finances. Université Rennes 1, 2011. Français.
3. Paul R. Masson, Miguel A. Savastano and Sunil Sharma, (October 1997), The scope of Inflation Targeting in Developing Countries
4. Tutar, Eser (2002)Inflation Targeting In Developing Countries and ifs Applicability to the Turkish Economy

المواقع الالكترونية :

1. <http://cte.univ.setif.dz/consenling16:15> تاريخ الاطلاع 2022/04/26 الساعة 16:15
2. <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>
3. https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
4. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/1999/wp99116>
5. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97130>
6. <https://www.researchgate.net/publication/341981066>